

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون



الجلسة العامة ٥٦

الأربعاء، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٦٠ من جدول الأعمال (تابع)

الأزمة العالمية للسلامة على الطرق

مشروع القرار (A/58/L.3/Rev.1)

٢٠٠٤، اجتماعاً للخبراء والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المختصة وأعضاء المجتمع المدني والأطراف الأخرى المهتمة بالأمر، ومن بينها وسائط الإعلام، يعقد بالترافق مع الجلسة العامة، من أجل زيادة الوعي بأفضل الممارسات على الطرق وتبادل المعلومات بشأنها.

وقد أسديت مشورة إلى الأمانة العامة من جانب مقدم الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار مؤداها أن محتوى الفقرة سيقدم في إطار الإحاطات الإعلامية الأسبوعية للمنظمات غير الحكومية والتي تعقدتها إدارة شؤون الإعلام بصورة منتظمة صباح أيام الخميس. وبناء على ذلك التوضيح، لن يكون ثمة حاجة إلى أي اعتمادات إضافية خلال فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥ نتيجة لاعتماد مشروع القرار A/58/L.3/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.3/Rev.1. وقبل أن غمضي قدماً، أود أن أعلن أنه، منذ نشر مشروع القرار، انضم البلد التالي إلى مقدميه: فييت نام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة عقدت مناقشة بشأن هذا البند من جدول الأعمال خلال جلستيها العامتين الحادية والأربعين والثانية والأربعين، المعقودتين بتاريخ ٢١ و ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

نشر الآن في النظر في مشروع القرار A/58/L.3/Rev.1، وأعطي الكلمة لممثلي الأمانة العامة.

السيدة كيلي (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ الدول الأعضاء أنه بموجب أحكام الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/58/L.3/Rev.1، تطلب الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تنظم صباح يوم ١٥ نيسان/أبريل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وحماية البيئة والحفاظ على الموارد البحرية الحية، وصون السلم في جميع أنحاء المنطقة.

وإذ نؤكد مجدداً أهمية هذه المنطقة بوصفها أساساً لتطوير التعاون بين البلدان التي تتشاطر منطقة جنوب المحيط الأطلسي، فإن الأرجنتين تؤمن أيضاً بأن من الضروري تجديد وتعزيز مضمون ذلك التعاون. ويؤمن بلدي إيماناً راسخاً بأن أهداف السلم والتعاون التي أنشئت المنطقة من أجلها لا يمكن تحقيقها إلا عندما تعمل مؤسسات الديمقراطية التمثيلية بكامل طاقتها وعندما تُحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية في البلدان الأعضاء في المنطقة.

وفي عام ١٩٩٨، تولت الأرجنتين تنسيق أعمال اللجنة الدائمة للمنطقة بوصفها البلد الذي استضاف آخر مؤتمر وفي ضوء اهتمامها الخاص بتعزيز السلم والأمن وتشجيع إقامة علاقة تعاون بين دول منطقة جنوب المحيط الأطلسي. وقد اقترح بلدي سلسلة من الإجراءات والمبادرات بهدف تحقيق تقدم في شتى المجالات التي حددها الإعلان الختامي وخطة العمل اللذان اعتمدهما الاجتماع الوزاري الخامس للمنطقة، المعقود في بيونس آيرس في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

وانطلاقاً من ذلك، يبين، من بين جملة أمور، إمكانية عقد مشاورات سياسية بين الدول الأعضاء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك التي تعالجها الأمم المتحدة، واقتراحنا تحويل المنطقة إلى محفل قيم لدعم وتعزيز الديمقراطية في كل من منطقتنا.

وإذ نأخذ في الحسبان أن من بين أهداف المنطقة حل النزاعات القائمة سلمياً ومن خلال التفاوض، نناشد جميع الدول، الأعضاء وغير الأعضاء في المنطقة، التعهد بأن تحل جميع النزاعات في منطقة جنوب الأطلسي حلاً سلمياً وعادلاً

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.3/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٩/٥٨).

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٦٠ من جدول الأعمال.

البند ٢٧ من جدول الأعمال

منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي

تقرير الأمين العام (A/58/265)

مشروع القرار (A/58/L.12)

السيد كباغلي (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية):

يشرفني أن أعرض مشروع القرار (A/58/L.12) نيابة عن الدول الأفريقية ودول أمريكا اللاتينية الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وهي التالية: أوروغواي، البرازيل، بنن، توغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الرأس الأخضر، السنغال، سيراليون، غابون، غانا، غينيا، كوت ديفوار، الكونغو، ليبيريا، ناميبيا، نيجيريا، والأرجنتين، وقد انضمت أنغولا الآن إلى هذه الدول.

قبل ثمانية عشر عاماً تقريباً، قررت بلدان جنوب المحيط الأطلسي أن تنشئ آلية مبتكرة لإجراء مشاورات مستمرة حول المسائل ذات الاهتمام المتبادل وأن تُطور علاقات أوثق وأكثر فعالية ونشاطاً. ولتحقيق هذه الغاية، أنشأنا منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وهي المحفل الإقليمي الوحيد من نوعه الذي يضم دولاً من أمريكا الجنوبية وأفريقيا.

ومنذ إنشاء هذه المنطقة، تمكنا من إحراز تقدم ملموس نحو تحقيق الأهداف التي حُدّدت في عام ١٩٨٥، حيث طورنا على وجه الخصوص آليات للتعاون في ميادين

من بين أهداف أخرى، إلى جعل المنطقة خالية تماماً من الأسلحة النووية، وإلى حماية البيئة البحرية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجارة والاستثمار، ومكافحة الاتجار بالمخدرات، وهي أهداف لا تزال وجيهة حتى اليوم.

وكدليل جدي على التزام نيجيريا بالسعي لتحقيق هذه الأهداف، قمنا في عام ٢٠٠١ بالتصديق على معاهدات أو الانضمام إليها وهي معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندا - ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية أوتواو المتعلقة بالألغام الأرضية. وبالمثل، وبالتشاور مع الدول الأعضاء المعنية في المنطقة، تسعى نيجيريا بنشاط لجمع العدد اللازم من التصديقات لدخول معاهدة بليندا حيز النفاذ. ويجري تقديم مشروع قرار بهذا المعنى في دورة الجمعية العامة الحالية. وعند اعتماده، سيعزز مشروع القرار الأهداف المشتركة للمنطقة.

ويشعر وفد نيجيريا بامتنان مماثل إذ يلاحظ أنه، بتصديق كوبا في العام الماضي على معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة تلاتيلولكو، فإن جميع الدول الأعضاء في المنطقة تلتزم الآن التزاماً ثابتاً بأن تكون منطقة جنوب المحيط الأطلسي خالية من الأسلحة النووية.

وتبقى نيجيريا قلقة حيال استمرار نقل النفايات المشعة عبر الحدود ونقل المواد المشعة التي يمكن أن تشكل خطراً على الحياة البحرية للدول الساحلية وللنظام البيئي في المنطقة بأسرها. ونؤكد من جديد التزام نيجيريا باتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود وإدارتها داخل أفريقيا. كما نؤيد مدونة قواعد الممارسات المتعلقة بالنقل الدولي عبر الحدود للنفايات المشعة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهي

ونهاياً، وفقاً لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وقرارات هذه المنظمة ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، يجدر التذكير بأن الأمم المتحدة، عندما أنشأت منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، دعت كل الدول إلى التعاون في إزالة جميع مصادر التوتر، واحترام الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل دولة من دول منطقة جنوب الأطلسي، والتقيّد على نحو صارم بمبدأ عدم قبول حيازة الأراضي بالقوة.

ولا يسعني أن أختتم كلامي دون الإعراب عن امتناننا للعرض السخي من بنن لاستضافة المؤتمر السادس الرفيع المستوى للدول الأعضاء في منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي. ويجدوننا الأمل في أن يتسنى عقد ذلك الاجتماع في وقت ما من عام ٢٠٠٤، ومواصلة تعزيز علاقات الصداقة والتعاون القوية أصلاً بين بلدان أمريكا اللاتينية وأفريقيا الأعضاء في هذا الحفل، التي يبلغ عددها ٢٤ بلداً.

ختاماً، أود أن أطلب من جميع الوفود الموجودة في هذه القاعة أن تأخذ في الحسبان الأهداف النبيلة لمنطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وأن تؤيد مشروع القرار A/58/L.12.

السيد أديكاني (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): إن المبادرة التي أطلقتها ٢٤ دولة عضواً، في عام ١٩٨٦، من ساحلي جنوب المحيط الأطلسي لإنشاء منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، والتي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١١/٤١، المؤرخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، لا تزال إنجازاً معلماً في مجال الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى النهوض بالسلم الإقليمي والأمن والتعاون الدوليين. فقد أنشأت إطاراً قيماً لتعاون يهدف،

على الانضمام إلى هذه المعاهدة في مؤتمر التوقيع السياسي الرفيع المستوى، المزمع عقده في ميريديا، المكسيك، في الشهر القادم، فضلا عن بدء عملية التصديق المبكر عليها.

وأخيرا، يعرب الوفد النيجيري عن قلقه حيال ازدياد الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. وندعو المجتمع الدولي وأعضاء المنطقة إلى تشجيع التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة جميع جوانب مشكلة المخدرات والجرائم ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/58/L.12. هل لي أن اعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/58/L.12؟

اعتمد مشروع القرار A/58/L.12 (القرار ١٠/٥٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اشكر الجميع على التعاون الممتاز بشأن هذا الأمر خصوصا. هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة ترغب في احتتام نظرها في البند ٢٧ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند ٣٢ من جدول الأعمال

مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن ابلغ الممثلين بأنه، عقب المشاورات التي أجريت فيما يتعلق بالبند ٣٢ من جدول الأعمال، بشأن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)، ومراعاة لمقرر الجمعية العامة ٥١١/٥٧ بتاريخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، اقترح بأن تقرر الجمعية العامة إرجاء

المدونة الرامية إلى حماية جميع الدول من إلقاء النفايات المشعة في أراضيها.

وآخر تهديد لمنطقة السلام والأمن هو الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فقد أدى ذلك إلى تأجيج الصراعات وإعاقة تحقيق السلام والأمن والتنمية في بعض بلدان المنطقة. والمشاركة النشطة للدول الأعضاء في المنطقة في مؤتمر الأمم المتحدة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه لعام ٢٠٠١، فضلا عن الاجتماع الأول لفترة السنتين للدول للنظر في تنفيذ برنامج العمل المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه، الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه الماضي، تشير إلى رغبتنا في مجاهدة المشكلة. ونناشد المجتمع الدولي تأييد هذه الرغبة من خلال تنفيذ برنامج العمل الذي اتفق عليه في ذلك المؤتمر.

وفي العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة قرارا بالمشاركة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بوصفها البرنامج الرئيسي لتنمية أفريقيا. وفي رأينا، يعزز هذا القرار الدعم الدولي لأفريقيا. وبالتالي، فإن التنفيذ الصادق لأهداف الشراكة الجديدة سينشط التعاون في منطقتنا.

وانطلاقا من الاقتناع بأن الفساد يشكل إحدى أكبر العقبات للتنمية، فقد وضعت نيجيريا مسألة إبرام صك دولي ملزم قانونا لمراقبة الفساد في جدول الأعمال العالمي في عام ١٩٩٩. وبالنسبة لنا، كان لتعقب الأموال المتأتية من أصل غير مشروع وإعادةها إلى بلدانها الأصلية أهمية أساسية. ومما يدعو إلى السرور، أن هذه الجمعية اتخذت يوم الجمعة الماضي قرارا بالموافقة على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ولا شك أن هذا القرار الهام سيعزز تسريع المزيد من التعاون في منطقتنا. وبالتالي فإننا نحث جميع الدول في المنطقة، وفي الواقع جميع الدول الأعضاء في هذه المنظمة،

الأحمر الدولية ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، وجميع المؤسسات والمنظمات المتلتزمة بالهدف المشترك لتقليل المعاناة البشرية وزيادة الأمن البشري.

ولا يمكننا أن نتجاهل أن المسعى الحثيث الرامي إلى القضاء على الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة في جميع أرجاء العالم ما زال مطلوباً. وتبين أرقام موثوق بها أن هناك تقارير بوقوع خسائر من جراء الألغام الأرضية في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢ في ٧٠ بلداً في جميع أرجاء العالم. ويقدر إجمالي عدد الضحايا الجدد بما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ ضحية في العام. ومن المريع أن قرابة ٧٠ في المائة من الخسائر الواردة في التقارير وقعت بين المدنيين، خاصة النساء والأطفال، في كثير من الحالات بعد وقت طويل من انتهاء الصراعات المسلحة. وعلاوة على ذلك، تسبب الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة عواقب اقتصادية واجتماعية وخيمة. فتشويه الضحايا يلقي بعبء ثقل على البلدان المتضررة التي تكافح بالفعل بغية إعادة بناء مجتمعاتها والتغلب على القيود المالية الشاقة. إلى ذلك، فإن الحالات التي يُمنع فيها اللاجئين من العودة إلى ديارهم بسبب الألغام المضادة للأفراد تشكل تحدياً متكرراً. ومن ثم تُعاق بشكل خطير إعادة الإعمار، والإنعاش الاقتصادي، وإعادة التأهيل الاجتماعي والتنمية بعد الصراع.

ولهذا يُعد اليوم دعم الإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام من بين الأولويات السياسية للاتحاد الأوروبي. وكان الاتحاد الأوروبي من السابقين في إدانة الطابع العشوائي للألغام الأرضية المضادة للأفراد، وفي الإقرار بالمعاناة غير المحتملة التي تفرضها على السكان المدنيين، وفي اتخاذ الإجراءات الملموسة لتخفيف وطأتها.

النظر في هذا البند وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية، مراعاة للمقرر ٥٧/٥١، ترغب في إرجاء النظر في هذا البند من جدول الأعمال وإدراجه في جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والخمسين؟

تقرر ذلك.

بهذا تختتم الجمعية العامة نظرها في البند ٣٢ من جدول الأعمال.

البند ٢٢ من جدول الأعمال

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير الأمين العام (A/58/260 و Add.1)

السيد مانثوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المنضمة إلى الاتحاد إستونيا وبولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا، والبلدان المنتسبة بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية أيسلندا.

في البداية، اسمحوا لي بأن أشيد بشجاعة نازعي الألغام وجميع المشاركين في الإجراءات المتعلقة بالألغام، الذين كثيراً ما يعرضهم تفانيهم من أجل قضية عالم خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة لأشد الأخطار جسامة. وأود أن أشيد أيضاً بالجهود التي تبذلها المجتمعات المحلية المتضررة أنفسها واللجان الدائمة والدول الأطراف في اتفاقية حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، ودوائر الأمم المتحدة المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام، ولجنة الصليب

ومن المشجع أن نلاحظ أن المجتمع الدولي يتفق على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تقوم على أساسها برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، بما في ذلك الحاجة إلى التشجيع على المزيد من إشراك المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام عند تحديد أولويات الإجراءات المتعلقة بالألغام، وإلى إدماج هذه الإجراءات في تخطيط وتنفيذ العمليات الإنسانية والإنمائية.

ويتفق الاتحاد الأوروبي على أن الإجراءات المتعلقة بالألغام يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من عملية النداءات الموحدة، ويرحب بإدراج متطلبات هذه الإجراءات في التخطيط لبعثات حفظ السلام وهياكلها، حسب الاقتضاء.

ورغم أن تقرير الأمين العام يشير إلى إحراز تقدم، إلا أنه يبين أيضاً وجود حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل. وفي ذلك الصدد، من الأهمية أن تُوضع في عام ٢٠٠٥ استراتيجية للأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

والاتحاد الأوروبي مقتنع بأنه من الشروط الأساسية للإجراءات الفعالة المتعلقة بالألغام وجود نهج شامل ومتوازن يجمع بين إزالة الألغام وتدمير مخزونها، ومساعدة ضحاياها، وبناء القدرات في مجالها والتوعية بأخطارها. وينبغي الحفاظ على مستوى ملائم من التمويل للإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام خلال السنوات المقبلة، خاصة في تلك المجالات، مثل مساعدة الضحايا، التي تمثل شاغلاً طويلاً للأجل للبلدان المتضررة. وفي ذلك الصدد، ينبغي تشجيع استدامة الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام والتنفيذ المحلي لها.

ويبقى تعزيز التعاون بين البلدان المانحة والمستفيدة عاملاً رئيسياً لنجاح الأنشطة الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي هذا السياق، أود أن أثنى على دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، ولجنة الصليب الأحمر

ورغم أن المسؤولية الرئيسية عن مشكلة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في البلدان المتضررة تقع على عاتق السلطات الوطنية فإن نقص الموارد المالية عادة ما يعرقل اقتناء الوسائل المؤسسية والتقنية الضرورية لمعالجة المشكلة. ويمكن للأمم المتحدة أن تسهم في التصدي لمثل هذه التحديات من خلال نهج متكامل يقوم على أساس المساعدة الإنسانية والاستراتيجيات الإنمائية.

وأود أن أشيد بالأمين العام على تقريره عن تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام (A/58/260)، الذي يمثل خطوة هامة نحو تعميم وتعزيز التنسيق الدولي في هذا الميدان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المذكور في التقرير ويلاحظ باهتمام كبير نتائجه وتوصياته.

إن النتائج المحققة في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة لاستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ هي نتائج ذات أهمية خاصة. وتجدد الإشارة من بينها إلى زيادة البيانات المقدمة عبر الشبكة الإلكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام؛ والدعم المستمر للأنشطة البحثية والإنمائية ذات الصلة؛ والاختبار في العراق لإطار الأمم المتحدة التشغيلي للاستجابة السريعة، ووضع نموذج مشترك لجمع البيانات المتعلقة بتقييم الحالات الطارئة لأخطار الألغام والذخائر غير المنفجرة؛ والجهود الجارية لبناء القدرات الوطنية والمحلية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في أكثر من ٣٠ بلداً؛ ووضع مشروع لمبادئ توجيهية أولية للاستراتيجيات الانتقالية لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام المدعومة من الأمم المتحدة على الصعيدين الوطني والمحلي؛ والاتفاق على وضع مبادئ توجيهية لإدماج المنظور الجنساني في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وتعزيز إدارة المعايير الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام والإشراف عليها.

الألغام الأرضية بالعار ودعم حظرها التام؛ والتوعية بأخطار الألغام؛ وإزالة الألغام؛ ومساعدة ضحاياها؛ وتدمير مخزونها.

وأود إعادة التأكيد على أن الاتحاد الأوروبي سيعطي أولويات معونته المالية إلى البلدان التي تتقيد بمبادئ والتزامات اتفاقية حظر الألغام. وتبقى العضوية في اتفاقية حظر الألغام والتقييد الصارم بجميع أحكامها عنصرا حاسمين في تخصيص تمويل الاتحاد الأوروبي ذي الصلة. ولكن قد ينظر الاتحاد الأوروبي أيضا في تقديم الدعم المالي إلى الدول غير الأطراف في اتفاقية حظر الألغام إذا استدعت حالات إنسانية طارئة ذلك. وكما كان الحال في السابق، سيتوقف ذلك الدعم على إثبات الإرادة السياسية للبلد المستفيد للتقدم نحو الانضمام إلى الاتفاقية.

ولن يدخر الاتحاد الأوروبي وسعا في التشجيع على التنفيذ الشامل والكامل لاتفاقية حظر الألغام. وحتى يومنا هذا، صدقت ١٤١ دولة على الاتفاقية أو انضمت إليها، بالإضافة إلى تسع دول وقّعت ولكنها لم تصدق عليها بعد.

وفي إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، سيواصل الاتحاد الأوروبي دعم اعتماد الصكوك الملزمة قانونيا بشأن المخلفات الحربية المتفجرة وبشأن الألغام غير الألغام المضادة للأفراد.

ولقد تم خلال السنوات الأخيرة الحد بدرجة كبيرة من الآثار الإنسانية السلبية للألغام الأرضية على النسيج الاجتماعي والاقتصادي لعدد من البلدان في جميع أرجاء العالم. ومع ذلك، تظهر بوضوح المعاناة المستمرة على نطاق واسع للعديد من الأبرياء أنه لا يمكننا أن نشعر بالرضا التام. ولذا فإن الاتحاد الأوروبي - الذي لا يزال يتصدر مجال المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام - على استعداد لضم

الدولية، ومركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، والحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية على الدور التنسيق الذي تؤديه.

ويقتنع الاتحاد الأوروبي اقتناعا راسخا بالحاجة إلى معالجة الآثار المروعة للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة على السكان المدنيين من خلال دعم مالي لا يتناقص للإجراءات المتعلقة بالألغام، ومن خلال التزام سياسي متماسك بتعميم الإطار المتعدد الأطراف وذي الصلة للقانون الإنساني وتنفيذه.

وبالنسبة للجانب الأول، يتجلى الالتزام الراسخ للاتحاد الأوروبي في مساعدته المالية المستمرة للإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام. ففي عام ٢٠٠٢، كان تمويل الاتحاد الأوروبي الإجمالي - المخصص من الدول الأعضاء والجماعة الأوروبية للإجراءات المتعلقة بالألغام - قد بلغ ١٤٥ مليون يورو.

ومن منظور أوسع، يجدر التذكير بأن الجماعة الأوروبية قد تعهدت بمبلغ ٢٤٠ مليون يورو للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩، بما يتناسب مع معايير البلدان المانحة الرئيسية. وعقب اعتماد قانونين مخصصين في عام ٢٠٠١، فإن استراتيجية الجماعة الأوروبية للإجراءات المتعلقة بالألغام والبرمجة المتعددة السنوات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤، اللتين صُدرتا عليهما العام الماضي، تمثلان الإطار التشغيلي الملائم لمنتصف المدة لتنسيق المشاريع الممولة أوروبيا في هذا الميدان المحدد وتحديد أولوياتها. وكما أُشير من قبل، يكمل هذا الجهد تمويل وطني من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتتسق استراتيجية الجماعة الأوروبية للإجراءات المتعلقة بالألغام تماما مع استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال التركيز بصفة خاصة على خمسة عناصر يعزز كل منها الآخر - وهي الدعوة إلى وصم استخدام

المضادة للأفراد في الأمريكتين، وفي الأهداف المتوخاة للمنطقة في عام ٢٠٠٤.

واعتمد الاجتماع إعلان ليما، "صوب نصف كرة غربي خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد" الذي يؤكد مجددا الحاجة إلى تحقيق أهداف إزالة الألغام الأرضية في جميع أنحاء العالم، ويشجع الزخم السياسي والموارد الضرورية للحفاظ على الزعامة الإقليمية في ذلك الصدد.

وقدمت تلك النتائج، في المؤتمر الاستعراضي الخامس للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، الذي عقد في بانكوك، تايلند، في شهر أيلول/سبتمبر الماضي بما في ذلك استنتاجات الفريق العامل بشأن بنود من قبيل زيادة الوعي حيال الضحايا في المنطقة وتقديم المساعدة لهم.

وتستخدم الألغام الأرضية المضادة للأفراد بوصفها أسلحة للدمار في معظم الحروب بين الدول أو في الصراعات الداخلية وهي أودت بحياة الآلاف في السنوات الأخيرة. وحيث أن بيرو لم تسلم من هذه الآفة، فقد عملت على تنفيذ التزامها بأهداف ومقاصد الصكوك الدولية، التي ظلت جزءا من التقدم الذي أحرزته في العام الماضي في مجالات من قبيل ما يلي: النشاط الإنساني لإزالة الألغام على حدودها الشمالية بالتعاون مع أفراد إزالة الألغام من إكوادور؛ وفي عمق البلد إزالة الألغام من المناطق المحيطة بأبراج الكهرباء ذات الجهد العالي مما أدى إلى إزالة أكثر من ٣٦ ٥٤٨ لغما من ٩٥٣ برجا. وفي الوقت نفسه، يجري تنفيذ مشاريع ابتكارية لاستعمال التكنولوجيا في أنشطة إزالة الألغام لأغراض إنسانية.

وتتضمن أنشطة أخرى تنفيذ مهمة موازية تتمثل في تثقيف الصغار حيال مخاطر الألغام، بما في ذلك التدريب وزيادة الوعي والتقييم والرصد. وقد نفذ البرنامج التثقيفي بشأن مخاطر الألغام المضادة للأفراد - سيرا سنترال

جهوده إلى جهود بقية المجتمع الدولي في المسعى المشترك لتخليص العالم من بلاء الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة وآثارها العشوائية.

السيد دوكلوس (بيرو) (تكلم بالاسبانية): لقد

لاحظنا بارتياح في السنوات الأخيرة نشوء إرادة سياسية دولية صادقة للقضاء على الألغام المضادة للأفراد - وهي أسلحة ضارة وغادرة وعشوائية يتسم استخدامها بأبعاد أخلاقية بالنسبة للدول والمجتمع المدني ككل على حد سواء. والجهد والقدرة المبذوعة والالتزام السياسي، وهي الأمور الناتجة عن ذلك والتي دفعت بمسألة الألغام الأرضية المضادة للأفراد إلى صدارة جدول الأعمال المتعدد الأطراف، اعتراف بحقيقة أن وجود هذه الأسلحة يمثل خرقا مستمرا للقانون الإنساني وأن استخدامها يتناقض بشكل فاضح مع مبادئ وقواعد حقوق الإنسان.

وبيرو، التي ما فتئت تحمل بقوة راية قضية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ترحب بالتقرير الوارد في A/58/260، الذي يقدم استعراضا لاستراتيجيات المنظمة بشأن هذه المسألة. وبلغنا التقرير بالجهود المبذولة في العام المنصرم لأجل زيادة المعلومات عن المشاكل الناجمة عن الأنشطة المتعلقة بالألغام، وتعزيز قدرة الدول على اتخاذ إجراءات وتنفيذ المعايير الدولية والسعي إلى زيادة الموارد المتاحة، في جملة أمور أخرى. ويتشاطر بلدي تلك الرؤية ويتطلع إلى مواصلة اعتبارها أولوية سياسية لا على الصعيد الوطني فحسب، ولكن أيضا على الصعيد الإقليمي.

وفي آب/أغسطس من هذا العام، عقدت حلقة دراسية في ليما بعنوان "صوب نصف كرة غربي خال من الألغام الأرضية المضادة للأفراد" تحت رعاية حكومي بيرو وكندا ومنظمة الدول الأمريكية. ووفر ذلك الاجتماع فرصة قيمة لتحقيق توازن كلي في الإجراءات المتعلقة بالألغام

وتعتقد النرويج أنه بغية التصدي الملائم للمشاكل التي تسبب فيها الألغام المضادة للأفراد، فإن المبادئ التالية تنصف بالأهمية. يتطلب الاستخدام الرشيد للموارد أن تتقيد الدول بالالتزامات الواردة في اتفاقية حظر الألغام. ومن الحيوي توافر الملكية الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام ومساعدة ضحايا الألغام. ويجب أن تقيّم البلدان المتضررة من الألغام احتياجاتها وأن تحدد أولوياتها. ويشكل تشاطر المعلومات والخبرات فيما بين البلدان المتضررة من الألغام موردا في حد ذاته وينبغي زيادة تعزيزه.

ومن أجل الاستفادة على نحو أفضل من الموارد، تحتاج الإجراءات المتعلقة بالألغام إلى تنسيق على المستوى القطري. وينبغي تعزيز التعاون بين السلطات الوطنية والمحلية وبين العاملين في الميدان والمناخين. وبغية إضفاء صفة الاستدامة والفعالية على الإجراءات المتعلقة بالألغام، يتعين أن تقع المسؤولية الأساسية على عاتق البلدان المتضررة من الألغام.

وينبغي زيادة إدماج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جدول أعمال التنمية بنطاقه الأوسع وفي المناطق المتضررة من الألغام، يجب أن تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءا لا يتجزأ من الجهود المبذولة من أجل تخفيض مستوى الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وبالنسبة للنرويج، تشكل اتفاقية حظر الألغام الإطار الرئيسي للإجراءات المتعلقة بالألغام. وتتضمن الاتفاقية أحكاما لا للحظر الكامل للألغام المضادة للأفراد فحسب، ولكن أيضا للتعاون والمساعدة الدوليين في الإجراءات المتعلقة بالألغام. ويشكل برنامج عمل الاتفاقية فيما بين الدورات مجالا مهما للمناقشات المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وفي ذلك الإطار، تنسق النرويج عمل فريق الاتصال لتعبئة الموارد، الذي يهدف إلى جمع الأموال الكافية للإجراءات

٢٠٠٣ - في أكثر من ٥٠ مجتمعا محليا في إدارات مختلفة في بيرو. وقد أنشأت الحكومة أيضا مركز بيرو للإجراءات المتعلقة بالألغام المضادة للأفراد، كونتراميناس، وهو مسؤول عن اقتراح سياسة للدولة بشأن الألغام المضادة للأفراد.

وفي المجال القانوني، وهو هدف استراتيجي آخر من أهداف الأمم المتحدة، صاغت بيرو قانونا للعقوبات يمنع أي إجراء يتعارض مع روح اتفاقية أوتاوا. وانضمت أيضا إلى حملة لجنة الصليب الأحمر الدولية ودول أخرى معنية، بهدف اتخاذ الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا لتدابير تشريعية.

وتدرك بيرو أن جميع الإجراءات الاستراتيجية لمكافحة الألغام المضادة للأفراد تضع الفرد في جوهرها، مما يجعل من الضروري توفير مساعدة شاملة للأفراد تتضمن تدابير الوقاية وإعادة التأهيل الجسدي والنفسي وإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويصمم بلدي استراتيجيات في هذا المجال ستطلب قدرا أكبر من المساعدة المالية والتقنية من الدول الصديقة والمنظمات الدولية لتمكينه من التعامل مع هذا الجانب الحيوي من قضية الألغام المضادة للأفراد.

ويأمل بلدي أن يواصل إحراز تقدم صوب تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للألغام المضادة للأفراد، من خلال شكل جديد للتعايش العالمي قائم على الإقرار بتشاطر المصالح على نطاق أوسع. ويزداد هذا الأمر أهمية حيث أن هذه الأسلحة تظل مصدرا مباشرا للموت والتشويه والتهديدات لحياة الآلاف من المدنيين الأبرياء.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية):

ما فتئت الألغام المضادة للأفراد سببا خطيرا للمعاناة البشرية في العديد من أجزاء العالم. ومنذ بدء نفاذ اتفاقية حظر الألغام قبل أربعة أعوام ونصف، تحقق الكثير لتخفيف هذه المعاناة ولكن هناك الكثير الواجب إنجازه.

القوية من هذه البلدان في قضايا الإجراءات المتعلقة بالألغام في المستقبل.

إن تحقيق عالمية الاتفاقية هدف رئيسي للحكومة الأسترالية، وسنواصل العمل عن كثب مع دول أطراف أخرى لتشجيع الدول غير الأطراف في الاتفاقية على اتخاذ خطوات في سبيل الانضمام إليها.

وتسلم استراليا بأن العديد من البلدان غير الموقعة على الاتفاقية لديها ضغوط عملية على مواردها وأولويات متناحرة. وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ في تقرير مراقب الألغام الأرضية أن تمويل المانحين للأعمال المتعلقة بالألغام زاد بأكثر من ٣٠ في المائة في العام الماضي. وعلينا جميعاً أن نواصل البحث عن سبل لتوفير الدعم للبلدان التي ترغب في أن تصبح أطرافاً في الاتفاقية.

ونرحب بالتقدم الطيب المحرز في تدمير المخزونات في السنة الماضية، بإبلاغ ١٨ بلداً عن إتمام تدمير مخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وتقليص المخزونات يشكل خطوة ملموسة باتجاه الحد من إمكانية استخدام الألغام في أوقات الصراع والقتال.

وبإنفاق ٨٨ مليون دولار استرالي على أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، تتوقع الحكومة الأسترالية أن تفي بالكامل بتعهداتها بتقديم ١٠٠ مليون دولار استرالي لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وقد ركزت المساعدة التي تقدمها استراليا في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام على بناء القدرة المحلية على نزع الألغام، ومساعدة ضحايا الألغام الأرضية، وتعزيز التوعية بخطور الألغام.

واتساقاً مع الأولويات الشاملة لبرنامج المعونة الاسترالي، يركز معظم نشاط استراليا في مجال نزع الألغام للأغراض الإنسانية على بلدان منطقتنا، التي يعاني العديد

المتعلقة بالألغام، ولا سيما استعمال الموارد المتوافرة للإجراءات المتعلقة بالألغام على أفضل وجه ممكن. وتجري هذه المناقشات بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية - البلدان المتضررة من الألغام، وبلدان أخرى، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمات غير حكومية مختلفة، والعاملون في الميدان، وأيضاً منظمات إقليمية، وبالطبع منظومة الأمم المتحدة.

ويتضح أن الأمم المتحدة لها دور توديه في الإجراءات المتعلقة بالألغام. وينبغي أن تواصل الوكالات التنفيذية للأمم المتحدة إدراج الإجراءات المتعلقة بالألغام في أنشطتها المنتظمة حسبما يقتضيه الأمر. فعلى سبيل المثال، أظهر كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة أن ذلك ممكن حينما ينبغي أن تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءاً من النداءات الموحدة للأمم المتحدة وتقييم احتياجات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي ذلك الصدد، فإن أهم عمل لدائرة الأعمال المتعلقة بالألغام التابعة للأمم المتحدة هو دعم التنسيق الضروري داخل منظومة الأمم المتحدة وكفالة أن تكون الإجراءات المتعلقة بالألغام جزءاً من مناقشات واستراتيجيات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ولا يمكن تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المتوافرة للإجراءات المتعلقة بالألغام إلا إذا كان هناك تنسيق جيد للجهود المبذولة في الميدان. ولذلك نولي أهمية حيوية للملكية الوطنية لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام.

السيدة نولز (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): يسر أستراليا، بوصفها مؤيداً قوياً لمعاهدة حظر الألغام، أن تذكر بانضمام بيلاروس، وتركيا، وتيمور - ليشتي وصربيا والجبل الأسود مؤخرًا إلى المعاهدة وتصديق بوروندي والسودان وغانا ولبنان واليونان عليها. ونرحب بما ظهر من دعم كبير لمعاهدة حظر الألغام وأهدافها، ونتطلع إلى المشاركة

دعم الإجراءات الدولية الرامية إلى وقف استعمال الألغام الأرضية، من خلال تشجيع إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة وتنفيذها بشكل فعال.

إن الجهود الجماعية التي تبذلها الحكومات والمجتمع الدولي قطعت شوطاً بعيداً في هذا المسار. واستراليا فخورة بالدور الملحوظ الذي تضطلع به في هذا الميدان المهم من ميادين الشواغل الإنسانية.

السيد هيغ (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): بعد دخول صكوك قانونية، مثل اتفاقية أوتاوا، واتفاقية عام ١٩٨٠ المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة، حيز النفاذ، تمكنا من إحراز تقدم ملموس في حماية السكان المدنيين في مناطق الصراع. وبفضل التدابير المعتمدة، تناقص عدد الحوادث وكذلك عدد ضحايا الحوادث. مع ذلك، لا يزال من الضروري بذل جهود كبيرة. وعلينا أن نضاعف التزامنا بتعميم الطابع العالمي لحظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وعلينا، بصفة أخص، أن نحث الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيات ذات الصلة وبرتوكولاتها، أن تفعل ذلك بأسرع ما يمكن. فتضافر الجهود بين المنظمات الدولية والحكومات والمجتمع المدني، إلى جانب جهود المنظمات غير الحكومية والخبراء والقطاعات السكانية المتضررة بشكل مباشر، هو وحده الذي سيمكننا من القضاء على مشكلة الألغام والذخائر غير المنفجرة.

وتعتقد سويسرا أن دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام يخصصها دور رئيسي في هذا المجال. وعليها أن تتحمل المسؤولية الأساسية في تنسيق وتحديد السياسات العامة، وفي أنشطة العلاقات العامة. ذلك أن عملها يكمل الإسهامات الكبيرة التي تقدمها الوكالات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

منها من أثقل عبء في العالم من الألغام والذخائر غير المنفجرة. وعلى سبيل المثال، قدمنا في عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، أكثر من ٥ ملايين دولار استرالي لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في كمبوديا وحدها، وانصب تركيزنا على إزالة الألغام، والتوعية بمخاطر الألغام، ومساعدة الضحايا، والبرامج المتكاملة.

ومع ذلك، فإننا لم نركز على منطقتنا وحدها. فقد أعلنت استراليا في أيار/مايو ٢٠٠٣ عن تبرعها بمبلغ ١,٥ مليون دولار استرالي لأنشطة إزالة الألغام في العراق من خلال دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام. وتمكنت دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، باستخدام ١,٢ ملايين دولار من ذلك المبلغ، من إجراء تقييم سريع لأخطار الألغام والذخائر غير المنفجرة، بينما سيسمح مبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ دولار استرالي بتعيين خبير استرالي متخصص في نزع الألغام، في فريق تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام. وساهمت استراليا أيضاً بمبلغ ٢,٥ مليون دولار استرالي لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان في عام ٢٠٠٣.

وتلك المساهمات المخصصة لبلدان معينة والمقدمة لدائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، إلى جانب مساهماتنا الأساسية، تعد اعترافاً منا بالدور المهم الذي تؤديه على الصعيد العالمي دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام، وبصفة أخص الدور الفعال الذي تؤديه في مجال التقييم والتنسيق وتعبئة الموارد في العراق وأفغانستان.

وكما بينت من قبل، فإن استراليا تظل ملتزمة بثبات بهدف التوصل إلى حل شامل ودائم للمشكلة العالمية المتعلقة بالألغام الأرضية. وستسعى استراليا، بصفتها الرئيس المشارك للجنة الدائمة المعنية بمساعدة الضحايا والإدماج الاجتماعي الاقتصادي، إلى تعزيز التوعية وتشجيع دعم الأنشطة التي تعالج احتياجات الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك، سنواصل

والمشاريع التي تمولها سويسرا في مجال نزع الألغام والوقاية منها، يجري تنسيقها بشكل وثيق مع أنشطة بلدنا ذات الصلة ببناء السلام والمعونة الإنسانية والمعونة الإنمائية. وتوفر سويسرا لبرامج الأمم المتحدة لنزع الألغام وكذلك لمختلف المنظمات غير الحكومية، السوقيات وخبراء في تكنولوجيا المعلومات، فضلا عن قيادات وخبراء في مجال المشاريع.

وعلاوة على ذلك، تقدم سويسرا مساعدة مادية وخبرة تقنية، على وجه الخصوص لتدمير الألغام والأفخاخ المتفجرة. وستزيد سويسرا جهودها لإزالة الألغام خلال عام ٢٠٠٤ في البلدان التي تنشط فيها فعلا. وسنركز خصوصا على العلاقة بين التنمية والجهود التي تبذل للقضاء على الألغام الأرضية وذخائر الحرب غير المتفجرة.

لقد كان تقديم المساعدة إلى الضحايا وإعادة إدماجهم في المجتمع، وسيظل، من الالتزامات ذات الأولوية. ولا يزال بلدي يعتقد دائما أن تلك المساعدة ينبغي تقديمها عن طريق نهج متكامل يحقق أفضل استخدام ممكن لهذا التعاون. وبشكل أكثر تحديدا، هناك تقارب في المصالح والأهداف بين تدابير الأعمال المتعلقة بالألغام تلك التي يضطلع بها في السياق الأوسع للأمن الإنساني. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام، من المهم أن نستفيد بالعمل الذي تقوم به شبكة الأمن البشري. وأحد أهداف هذه الشبكة غير الرسمية - التي تتكون من ١٣ بلدا، بمن فيها سويسرا - يتمثل في توفير المساعدة للضحايا. وهي نشطة أيضا في الكفاح ضد الإيدز وبشأن موضوع الجنود الأطفال. وسيلتزم بلدي بضمان أن تظل مسألة الألغام المضادة للأفراد واحدة من أولويات الشبكة.

لقد أصبحت جنيف مركزا للإجراءات الدولية المتعلقة بالألغام. وحتى اليوم، استضافت سويسرا اجتماعين

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. إن الهجمات المروعة التي ارتكبت في بغداد ضد الأمم المتحدة ولجنة الصليب الأحمر الدولية تذكرنا، على نحو بالغ البشاعة، بمدى صعوبة تلك المهمة. وفي هذا السياق، تود سويسرا أن تؤكد من جديد تأييدها التام للجهود التي تقودها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام وغيرها من كيانات الأمم المتحدة، لتخليص العالم من الألغام المضادة للأفراد.

إن تحقيق الصفة العالمية للمعاهدات يشكل عنصرا أساسيا في جهودنا لبلوغ هدف عالم متحرر من وبال الألغام المضادة للأفراد. ومنذ دخول اتفاقية أوتاوا حيز النفاذ، أدركت الدول الأطراف أن النجاح في تلك الجهود وفي تنفيذ الاتفاقية يعني أخذ كل العوامل في الحسبان، بما في ذلك استعمال الألغام من جانب أطراف فاعلة غير تابعة للدول. وتعتقد سويسرا أن الوقت قد حان لإجراء تحليل ومناقشة جادين ومتعمقين لتلك المسألة. وبالنظر إلى تعقد الموضوع، تعتزم سويسرا أن تنشئ، في غضون الأشهر المقبلة، فريقا غير رسمي مفتوح العضوية لبحث مسألة الأطراف الفاعلة غير التابعة للدول. ونحن ندعو جميع الدول المهتمة بالموضوع إلى المشاركة بشكل بناء في تلك العملية.

إن الألغام تقتل وتقطع الأوصال؛ وهي تسبب معاناة يعجز عنها الوصف. وهي، علاوة على ذلك، تعوق عملية إعادة الإعمار، وتطهير الأرض وجعلها صالحة للزراعة، وتعدّد من مهمة بعثات السلام. وهذه الآفة تؤثر بصفة خاصة على أفقر البلدان التي لا تسمح لها ظروفها بتطهير أراضيها بالكامل من الألغام بدون معونة خارجية. وهذا هو السبب في أن سويسرا ستواصل المساهمة بما يقرب من ١٠ ملايين دولار سنويا لنزع الألغام للأغراض الإنسانية، وإنشاء قدرات في مجال الألغام المضادة للألغام، وذلك على الصعيد الوطني أو المحلي.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/260، المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام" والمعروض على الجمعية العامة الآن. إن ذلك التقرير يشهد على التقدم الملحوظ الذي تحقق فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية الستة الواردة في استراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ - على وجه الخصوص فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيا المعلومات، والقدرة على الاستجابة في حالة الطوارئ، وتعزيز القدرات الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتعبئة الموارد.

إن الإجراءات المتعلقة بالألغام أفضل تصد لوبال الألغام المدمر، الذي - بالإضافة إلى آثاره الكارثية على المستوى الإنساني - يخلف عواقب اجتماعية - اقتصادية عديدة على التنمية في فترة ما بعد الصراع، وعلى استعادة الظروف الاجتماعية الطبيعية. والعناصر الخمسة للإجراءات المتعلقة بالألغام يكمل بعضها بعضا وتتناول المسألة بأسلوب شامل. فتحذير الناس بشأن الألغام، والتثقيف وزيادة الوعي بشأن الخطر الذي تفرضه الألغام كلها خطوات أساسية في ذلك الصدد. وإزالة الألغام - بما في ذلك كشف حقول الألغام، وإعداد خرائطها ووضع العلامات عليها - حيوية أيضا، ويجب أن تكون لها أولوية في المناطق المتاخمة للمناطق المسكونة. وتقديم المساعدة إلى الضحايا، وعلى وجه الخصوص في المساعدة على إعادة إدماجهم في المجتمع، عنصر هام أيضا في الإجراءات المتعلقة بالألغام يتطلب الدعم.

وينبغي القيام بكل تلك الجهود فيما يجري تعزيز تدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد. وفي ذلك الصدد، ينوه وفد بلدي بالدور الحيوي الذي تقوم به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في تكثيف الإجراءات المتعلقة بالألغام في منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بتنسيق ووضع السياسات لاتخاذ الإجراءات، وتقييم

للدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، فضلا عن اجتماعات عدة فيما بين الدورات. وأود أيضا أن أذكر مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، الذي أصبح في السنوات الأخيرة مركزا معترفا به دوليا للمعارف والتوثيق. وتدعو سويسرا الدول إلى مواصلة استخدام بنية جنيف الأساسية والاعتماد على تلك الثروة من المعارف الموجودة في المدينة.

ويكمن في جوهر حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد والحد من استخدام أسلحة تقليدية معينة الاعتقاد الإنساني أنه ينبغي حماية المدنيين الأبرياء من الخطر البالغ الذي لا يمكن السيطرة عليه والذي تشكله تلك الأسلحة. وحتى في أوقات الصراعات، يستحق المدنيون بعضا من الأمن الإنساني. لكن ذلك المبدأ، وما يتعلق به من أنشطة يوفر لنا أيضا الفرص التي تتجاوز مجرد البعد الإنساني. ويمكن أن تستخدم مشروعات إزالة الألغام أيضا، في الحقيقة، لأغراض عامة لبناء السلام - على سبيل المثال، بتشكيل مجموعات مختلطة لإزالة الألغام من الكيانات المعادية سابقا كوسيلة لتعزيز المصالحة. ويمكن أن تساعد أيضا حملات إزالة الألغام والعمل بشكل مشترك لتحديد المناطق الواجب تطهيرها على استعادة الثقة بين أطراف أي صراع. وفي البحث عن تسوية، يمكن أن تشكل أية خطة لإزالة الألغام عنصرا سهلا للتفاوض عليه يهتم كل الأطراف في أية عملية للسلام. وعلينا نحن أن نتوصل إلى السبل الممكنة التي يمكن بها مكافحة الألغام الأرضية بما فيه نفع للسلام - وقبل كل شيء دوره الإنساني وأثره على التنمية.

ومكافحة الألغام الأرضية وذخائر الحرب غير المتفجرة مثال رائع على الجهد الدولي المشترك، الذي هو السبيل الوحيد لتحسين الأمن البشري في العالم. ولذلك من المهم بشكل خاص ألا نتهاون في الجهود التي نبذلها.

طلب الحكومة لتقييم طبيعة ومدى مشكلة الألغام الأرضية والذخائر غير المتفجرة. ويمكن الاجتماع من تحديد العقبات التي يجب التغلب عليها، وقدم توصيات بشأن الخطوات الممكن اتخاذها في هذا المجال.

وفي ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أكملت تونس تدمير مخزونها من الألغام المضادة للأفراد التي كانت بحوزة جيشها الوطني. وهي فعلت ذلك امتثالاً للمادة ٤ من اتفاقية أوتواوا، وقبل تاريخ ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ الموعد المحدد لبلدنا وفقاً للاتفاقية.

وفي أثناء تلك العملية، وفي وجود منسق الأمم المتحدة المقيم في تونس، والأمين العام للصليب الأحمر التونسي، وممثلي وسائط الإعلام الوطنية، تم تدمير ٢ ٣٣١ لغماً أرضياً مضاداً للأفراد، وبذلك يصل العدد الإجمالي لمخزونات الألغام التي تم تدميرها ١٧ ٥٧٥ لغماً. ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن تونس قد أحالت بالفعل تقريرها الوطني فضلاً عن بعض استكمالات سنوية إلى الأمين العام للأمم المتحدة، تمشياً مع تدابير الشفافية المنصوص عليها بموجب المادة ٧ من الاتفاقية.

وأخيراً، في سياق التزام تونس بتطبيق جميع أحكام اتفاقية حظر الألغام، أنشئت لجنة وطنية، تضم ممثلين للوزارات التونسية الرئيسية المعنية، لمتابعة تنفيذ الاتفاقية.

واسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن تقديري لجميع من شاركوا بشكل أو بآخر في مكافحة آفة الألغام المضادة للأفراد والذين يعملون بالاشتراك مع حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومع المنظمات الدولية وغير الحكومية، لما أبدوه من شجاعة وما قدموه من تضحيات في خدمة هذه القضية السامية. وكلهم جديرون بدعم الجمعية العامة.

التهديد الذي يفرضه هذا الوبال في بلدان عديدة. ونحن نقدر التقدير الواجب الأدوار التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، والمنظمات غير الحكومية النشطة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتؤكد تونس من جديد التزامها بتنفيذ اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام. وقد كان بلدي من أوائل البلدان التي وقعت على الاتفاقية وبدأت بتنفيذ أحكامها قبل دخولها حيز النفاذ. ونحن عازمون على مواصلة الامتثال للالتزاماتنا في ذلك الصدد.

وتونس عازمة أيضاً على بذل الجهود، إلى جانب كل الدول الأخرى، للقضاء الكامل على الألغام الأرضية المضادة للأفراد في جميع أنحاء العالم. وفي ذلك الصدد، يشجع بلدي كل الدول على المشاركة بنشاط في آلية ما بين الدورات لاتفاقية حظر الألغام في جنيف. ويرحب وفد بلدي بعدد الدول المتزايد دوماً التي تصبح أطرافاً في الاتفاقية، والتي يبلغ عددها الآن ١٤١ دولة. وكان الاجتماع الخامس للدول الأطراف، الذي عقد في بانكوك من ١٥ إلى ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ فرصة لإعادة تأكيد التزام جميع الدول الأطراف، مرة أخرى، بالقضاء على هذه الأسلحة الفتاكة في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال بلدي يعاني من عواقب الحرب العالمية الثانية، التي جرى جزء منها على التراب التونسي. وبعض أراضينا لا يزال ملوثاً بذخائر غير متفجرة وألغام أرضية مضادة للأفراد مدفونة على عمق كبير بحيث لا يمكن لأساليب الكشف التقليدية أن تعثر عليها. وفي ذلك الصدد، اجتمعت بعثة متعددة القطاعات مشتركة بين الوكالات في تونس من ٢٠ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ بناء على

٢٨ مليون دولار، استخدمت في ١٦ بلداً من البلدان المتضررة من الألغام. بيد أن هذا المبلغ ليس كافياً للأنشطة المتوخاة. لذلك فمن الأهمية بمكان أن تجتذب دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام الموارد الملائمة وأن تكفل ترشيد الاستفادة منها، ونرجو أن يستمر تقديم المساعدات على نحو يتسم بالشفافية والتوازن، وفقاً لاحتياجات كل من البلدان المتأثرة بالألغام.

وأهداف استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بصفة عامة عديدة وواسعة النطاق. لذلك فمن المهم أخذ الحذر من التداخل أو الازدواجية في عملية متابعة الأهداف الموضوعية. وبالنظر إلى أن السعي لتحقيق تلك الأهداف قد استمر لبعض الوقت الآن، قد يكون من المفيد استعراضها أو تهيئتها على ضوء الخبرة المكتسبة. وعلى سبيل المثال، يمكن إيلاء قدر أكبر من التأكيد لبعض أنشطة متفقا تستهدف، أو تقتصر على، المسائل الفورية أو العاجلة، من قبيل الاستجابة السريعة، وتنمية القدرة المحلية، وحشد الموارد.

وتشكل مسألة تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام جانباً حيوياً من مسألة الألغام المضادة للأفراد برمتها، على النحو الذي تبرزه المادة ٦ من اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

ولا غنى عن المساعدات، ولا سيما في أشد المجالات اتصالاً بالأهداف الإنسانية الرئيسية للاتفاقية، أي تدمير المخزونات الموجودة من الألغام، وتطهير المناطق الملوثة، وتقديم العون للناجين من الألغام الأرضية، والترويج لقبول اتفاقية حظر الألغام من الجميع.

ولعل إزالة الألغام وتقديم المساعدة للناجين من الألغام الأرضية أشق الأبعاد الإنسانية للاتفاقية. وقد ثبت أن

السيد كارانجا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): يسري أن أتكلم لإبداء بعض ملاحظات بشأن البند ٢٢ من جدول أعمالنا، المعنون "تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام".

وقد أحاط وفدي علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة في الأعمال المتعلقة بالألغام. ويكشف هذا التقرير عن عدة مبادرات وخطوات هامة اتخذت بالفعل في هذا المجال في إطار الأهداف الاستراتيجية الستة.

ويتمثل أحد هذه الأهداف في جمع المعلومات أو البيانات عن كافة أوجه مشكلة الألغام في مختلف البلدان. ومصرف البيانات ونظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام الموجودان على الشبكة العالمية والليذان تمخض عنهما هذا الجهد جديران بالثناء. فهما يشكلان مصدراً خصباً للمعلومات عن الموارد العالمية المتاحة لأغراض الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشجع البلدان المتضررة من الألغام والشركاء في الإجراءات المتعلقة بالألغام على حد سواء على الاستفادة بهذا النظام.

ومن المجالات الحيوية الأخرى التي يتعرض لها التقرير تطوير القدرة المحلية. ذلك أن توافر الأفراد المهرة بالقدر الكافي على الصعيد المحلي عامل رئيسي في نجاح أي مشروع بشكل مستدام، ومن ثم فتلك الخطوة تستحق الإشادة. ومما يبعث على نفس القدر من التفاؤل السعي لبناء شراكات مع الوكالات الإنمائية الأخرى، كما هو الحال بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في بعض البلدان. ونرجو أن يكون قد جرى توسيع نطاق هذه المبادرة الآن لتشمل مزيداً من البلدان والوكالات، كما كان معتزماً.

ويمثل توافر الأموال الكافية شرطاً لا غنى عنه للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونوه مع التقدير بإسهام البلدان المانحة وغيرها من الشركاء عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢ بزهاء

تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ في نيروبي، بكينيا. ويولي وفدي اهتماما كبيرا لهذا المؤتمر نظرا لأنه سيتيح لنا استعراض منجزاتنا، وتقييم المرحلة التي وصلنا إليها تجاه متطلبات المعاهدة، ورسم الطريق إلى الأمام. ونشكر جميع الوفود التي سبق أن أكدت التزامها بكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٤ في نيروبي، وندعو جميع الدول والمنظمات إلى المشاركة فيه على أعلى مستوى ممكن.

ويوجد في المنطقة الأفريقية بعض أكثر البلدان تضررا من الألغام في العالم. وليس من المرجح أن ترقى هذه البلدان، إذا تركت لوحدها، إلى مستوى التزاماتها، وخاصة إنجاز إزالة الألغام ضمن المواعيد النهائية التي حددها المعاهدة، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الكافية للناجين من الألغام الأرضية. وسوف يتعين إكمال جهودها في هذا الصدد. ولذلك، فإن مسألة تقديم المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام، ينبغي أن تعالج بصورة موضوعية في المؤتمر الاستعراضي. وينبغي أن تتضمن نتائج المؤتمر استراتيجية واضحة بشأن وضع إطار محسن لتقديم المساعدة إلى البلدان المتضررة من الألغام. ويمكن للأمم المتحدة من جانبها أن تقوم في سياق المؤتمر الاستعراضي القادم باستعراض أهدافها الاستراتيجية في عملياتها بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام.

السيد كريزانيفسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بجميع من يشتركون في مكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة حول العالم، وأن أثني بوجه خاص على الجهود التي لم تعرف الكلل والتي بذلتها اللجنة الدائمة والدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، ودائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، وجميع وكالات ومؤسسات ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة التي اتحدت في سبيل

تطهير الألغام مسألة مملّة وباهظة التكلفة. ومن ثم فإن الأعمال الجارية لإزالة الألغام تمضي ببطء السلاحفة في معظم البلدان المتضررة من الألغام. وسوف يستمر نزع الألغام سنين عديدة على أي حال، وربما لأجيال قادمة. وبالنسبة لتلك البلدان، ومعظمها بلدان فقيرة، سيعني هذا، في جملة أمور، استمرار حرمانها من سبل الوصول إلى مساحات كبيرة من الأراضي، وهي مورد لا غنى عنه للتنمية الوطنية. ويعني البطء في إزالة الألغام لا محالة بدوره مزيداً من الخسائر في الأشخاص ويؤدي إلى حالات يجب فيها على الناجين أن يتولوا أمر أنفسهم، الأمر الذي يزيد من الاعتماد على الآخرين.

وتوفر مختلف البلدان والمنظمات المساعدة بصفة منتظمة لجهود إزالة الألغام في كافة أنحاء العالم. وهي، في جملة أمور، تمنح المعدات وتتكفل بتدريب القائمين على نزع الألغام ومشاركة الممثلين من البلدان المتضررة بالألغام في الأنشطة المضطلع بها بموجب أحكام الاتفاقية. ونحن لذلك نثني على جميع البلدان التي توفر المساعدة بنشاط للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وفي نفس الوقت، من الأهمية بمكان التشديد على أن المستوى الحالي للمساعدة غير كاف. ومن الأمور الحتمية أن تساهم بشكل عاجل البلدان القادرة على المساهمة ولكنها لم تفعل ذلك بعد. وينبغي أن تنظر البلدان التي تقدم المساعدات بالفعل في زيادة مساهمتها. ومن المهم لجميع الجهات المساهمة أيضاً أن تشترك في حوار أوثق مع البلدان المتضررة من الألغام، وأن تشرك الأمم المتحدة فضلاً عن المنظمات الدولية الرئيسية الأخرى ذات الصلة في مشاريعها للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن شأن هذا التعاون أن يعين على كفالة نشر الموارد على الوجه الأمثل.

وتقترب اتفاقية حظر الألغام من مفترق طرق في تنفيذها. إذ سيعقد أول مؤتمر لاستعراضها في الفترة من ٢٩

اتخاذ إجراءات فعالة بشأن الأولويات في المدى القصير والمتوسط والطويل. ويجب أن يكون الدعم المقدم للإجراءات المتعلقة بالألغام على الصعيدين الوطني والدولي مستداماً وأن يشجع ويدعم المبادرات والمؤسسات الوطنية. ويجب أن تؤدي احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من الألغام إلى تحديد المعايير الأساسية لتقديم المساعدة في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وينبغي ألا يؤدي إغراء عمليات إزالة الألغام إلى تحويل الاهتمام عن الجوانب الأخرى للإجراءات المتعلقة بالألغام، كتقديم المساعدة إلى الضحايا.

وبالرغم من إحراز تقدم في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام خلال السنوات الماضية، فإن عدد البلدان والمناطق التي تحتاج إلى المساعدة وتطلبها لا يزال يزداد كذلك، ولا تزال ضرورة الحصول على الموارد الكافية بمثابة تحدٍ مستمر للأمم المتحدة. ولذلك، فإن من الجوهرى لنجاح برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام تعبئة الموارد من المانحين في الوقت المناسب.

وتعرب أوكرانيا عن اقتناعها بأن حظر إنتاج الألغام المضادة للأفراد واستعمالها وتخزينها ونقلها ينبغي أن يصبح بمثابة الهدف النهائي للمجتمع الدولي. وإننا في الوقت نفسه، على ثقة بأنه ينبغي السعي تدريجياً لبلوغ هذا الهدف وكفالة مشاركة الدول على أوسع نطاق ممكن في البروتوكول الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة لعام ١٩٨٠.

ولم يأت علم أوكرانيا بالمشاكل والمعاناة التي تنجم عن استعمال الألغام بلا ضوابط من مصادر ثانوية. فبالرغم من مرور أكثر من نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية، يقوم أخصائيوها كل عام بتعطيل عشرات الألوف من قطع الذخيرة والمعدات الحربية غير المنفجرة.

وفي ٢٧ أيار/مايو من هذا العام، أنجزت أوكرانيا أول مشروع هام للتدمير، مكننا من تدمير ٤٠٠ ٠٠٠ لغم

قضيتها المشتركة لتخفيف المعاناة الإنسانية وزيادة الأمن البشري.

إن تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/260 يشكل عنصراً هاماً في وضع نهج منظم ومنسق بصورة أكبر في التصدي للمساعدة الدولية في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام. وتسلم أوكرانيا بالتقدم الموصوف في التقرير، وترحب باستراتيجية الأمم المتحدة المنقحة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ التي اقترحتها الأمين العام.

ومما يستحق الثناء بوجه خاص، استعداد الأمم المتحدة لتنفيذ الاقتراحات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن التنسيق والإدماج وترتيب الأولويات، ونطاق الإجراءات المتعلقة بالألغام، والالتزام السياسي وتبادل المعلومات. ويشمل التقدم في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية إجراء تحسينات جوهرية في مجال إدارة المعلومات، ووضع الصيغة النهائية لخطة الرد السريع، ووضع الخطط الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، وتنفيذ الدراسات الاستقصائية والخطوات الرامية إلى تحويل التنسيق والتكامل المؤسسي للإجراءات المتعلقة بالألغام إلى مخططات شاملة للمساعدة والتطوير. وندعو إلى استمرار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم إنشاء قدرات في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلدان التي تشكل فيها الذخائر غير المنفجرة والمخزونات تهديداً خطيراً لسلامة السكان المحليين وصحتهم وحياتهم. ويتسم هذا بأهمية كبرى بالنسبة لأوكرانيا.

وتعترف أوكرانيا بالدور الرئيسي الذي تضطلع به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وخاصة في ميادين وضع السياسات والتنسيق والدعوة.

ومن المهم في هذه المرحلة من وجهة نظرنا، وضع الاستراتيجيات الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام بغية كفالة

معايير الأمم المتحدة وإجراءاتها التشغيلية، ونحن على استعداد لتقديم الدعم التقني لبعثات الأمم المتحدة في شتى البلدان ولنشاطات تجربتنا معها. وما اشترك أوكرانيا في أنشطة إزالة الألغام إلا دليل على تقيدها بالالتزامات الدولية في ميدان الألغام المضادة للأفراد.

وفي الختام، أود أنؤكد على أن المشاكل الإنسانية والإنمائية الضخمة الناجمة عن وجود الألغام وغيرها من الأجهزة غير المنفجرة مازالت تشكل عقبة في سبيل تنمية العديد من الدول، وتترتب عليها آثار اجتماعية واقتصادية وخيمة ودائمة فيما يتعلق بالسكان في المقام الأول. وأود، من هذه المنصة، أنؤكد مجددا عزم بلدي القطع على التعاون مع برامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في إزالة الألغام والأجهزة غير المنفجرة في أوكرانيا وفي سائر أنحاء العالم، وأنأشد كل الدول الأعضاء أن تقدم المساعدة إلى البلدان المتضررة بالألغام في وضع البرامج الوطنية ذات الصلة وفقا لأحكام اتفاقية أوتاوا.

السيد اوزاوا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تعلق اليابان أهمية كبيرة على تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، وما زالت تضطلع بدور نشط في هذا الميدان. ونعتقد أن التصدي لمشكلة الألغام الأرضية في العديد من حالات ما بعد الصراع يمثل شرطا مسبقا لتعزيز السلم وبدء عملية إعادة التعمير. وميثاقنا للمساعدة الإنمائية الرسمية الذي نقح مؤخرا يولي الأولوية للمساعدة المتعلقة بالألغام لأن هذا يعزز الاستقرار والأمن اللازمين للمجتمعات المحلية في حالات ما بعد الصراع.

وغني عن البيان، فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي للأمن البشري، إن الإجراءات الخاصة بالألغام تعزز الأمن البشري. علاوة على ذلك، تعمل حكومة اليابان بنشاط مع المجتمع المدني والمجتمع الدولي لبلوغ أهداف مبادرة عدم وقوع ضحايا على الإطلاق.

أرضي مضاد للأفراد من مختلف الأنواع. ونحن ملتزمون بمواصلة عملية التدمير للتخلص من ٦ ملايين لغم أرضي من مخزونات أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا عميقا ما أبدته بولندا وكندا وهنغاريا وهولندا ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي فضلا عن العديد من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من التزام وسخاء لمساعدتنا على تنفيذ التزامات اتفاقية أوتاوا. وستواصل أوكرانيا تأييدها لإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا، وعلى العمل المتعلق بالبروتوكول الثاني للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ولا تزال الأنشطة التحضيرية اللازمة للتصديق على اتفاقية أوتاوا جارية في بلدي حتى الآن. كما نواصل العمل بنشاط على إنشاء مركز وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وتعتبر الإجراءات المتعلقة بالألغام من أولويات السياسات المتعلقة بالسلم والأمن في أوكرانيا. ونعترف بأن المسؤولية عن معالجة مشكلة الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تقع على عاتق سلطات البلدان المتضررة من الألغام. إلا أننا نعتقد كذلك أن هناك نقصا في الموارد الوطنية، وأن هناك حاجة إلى معالجة المعاناة التي تتسبب بها الألغام المضادة للأفراد والذخائر غير المنفجرة ضمن إطار إنساني وإنمائي. ونحن على اقتناع بأن الأمم المتحدة يمكن أن تضطلع بدور هام في كل من هذين الإطارين بل وينبغي لها أن تضطلع بهذا الدور.

وبالرغم من الصعوبات التي نعاني منها، فإن أوكرانيا تمتلك خبرة واسعة في التكنولوجيات الحديثة لإزالة الألغام، وتتيح قاعدة السوقيات المتقدمة لديها تدريب أخصائيين مهرة خلال فترة وجيزة من الزمن. ويحظى المهندسون الأوكرانيون في مجال إزالة الألغام باعتراف واسع النطاق في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك يوغوسلافيا السابقة وأنغولا وسيراليون ولبنان. وتعمل الوحدات الأوكرانية بمقتضى

الأول/أكتوبر من هذا العام حوالي ٢٣,٧ مليون دولار، وهذا واحد من أكبر المبالغ التي قدّمها أي مانح.

وبالإضافة إلى المساهمات المالية والأنواع التقليدية من المساعدة لأنشطة إزالة الألغام، بادرت حكومة اليابان مؤخراً إلى استخدام خبرة اليابان التكنولوجية في استحداث معدات أكثر تقدماً وكفاءة للكشف عن الألغام وإزالتها، بالتعاون مع الشركات والباحثين على الصعيد الخاص، مع مراعاة مشورة وآراء القائمين بإزالة الألغام في الميدان. وتتوقع أن تعزز هذه التكنولوجيات الجديدة الأعمال الجيدة المضطلع بها في الميدان.

كما أن مساعدة الضحايا والتوعية بالألغام أمران هامين أيضاً. ونحن نبذل الجهود لمنع أي زيادة في عدد ضحايا الألغام الأرضية ولتقديم المساعدة إلى الضحايا الحاليين. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن المنظمات غير الحكومية تقدم مساهمة ملموسة في عدد من الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام. وستسعى حكومة اليابان إلى زيادة فاعلية مساعدتها للإجراءات المتعلقة بالألغام بتعزيز الحوار والتنسيق مع المنظمات غير الحكومية، وكذلك بدعم أعمالها عن طريق المنح والإعانات.

وأود أن أنشطر معكم بعض المعلومات وقدرًا مما نبذله من جهود ولدينا من أفكار محددة بشأن تقديم المساعدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى جنوب شرقي آسيا، وهي المنطقة التي تحظى بما يبلغ ٣٨ في المائة من مجموع المساعدة التي نقدمها للإجراءات المتعلقة بالألغام، تتشاور حكومة اليابان حالياً مع مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية بشأن إنشاء مركز دعم إقليمي لنظام إدارة المعلومات للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونأمل أن تيسر هذه المبادرة تطوير وتحسين إدارة المعلومات بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب شرقي آسيا.

واليابان، بوصفها عاملاً فاعلاً متفانياً ومساهماً في ميدان المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام، يشجعها تقرير الأمين العام الأخير (A/58/260) الذي ركز على التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والأهداف ذات الصلة الوارد ذكرها في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ونحن نقدر كثيراً التقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات وتعبئة الموارد لأن حكومة اليابان أكدت في مناسبات عديدة أن من المستصوب اتباع أسلوب أكثر منهجية كيما يتسنى الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام بأفضل السبل الممكنة وأكثرها كفاءة.

وما زال يتعين عمل الكثير، وعلينا أن نبذل جهداً أكبر لتحقيق هدفنا المتمثل في عدم وقوع ضحايا على الإطلاق، وإن كان التقدم المحرز حتى الآن يعطينا الأمل والثقة. ونحن واثقون أن الاستراتيجية المنقحة ستوفر من جديد التوجيه القيم لكيانات الأمم المتحدة المشاركة في هذا الميدان، وستعزز على نحو أكبر التنسيق والمساءلة في كامل مجتمع الإجراءات المتعلقة بالألغام.

ولقد قدّمت اليابان المساعدة إلى ما يزيد على ٢٥ من البلدان والمناطق المتضررة لتمكينها من الاضطلاع بالأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام، بما فيها إزالة الألغام ومساعدة الضحايا، والتدريب والتتقيف الهادفان إلى التوعية بالألغام. ولقد وفّقت حكومتنا بتعهداتها بتقديم مساعدة مالية تبلغ في مجموعها ١٠ بلايين ين أو ما يقرب من ٩٠ مليون دولار في السنوات الخمس التالية لعام ١٩٩٨، وبذا تم الوصول إلى الرقم المستهدف في نهاية تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ويسرني أيضاً أن أذكر أن مجموع مساهمة اليابان إلى الصندوق الاستثماري الطوعي للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي تديره دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام بلغ في تشرين

السيد شور (كندا) (تكلم بالانكليزية): إننا إذ نقرب من الذكرى السنوية الخامسة لفاذ اتفاقية أوتاوا، نرى من منظور كندا أنها مازالت الإطار الدولي القاطع لكفالة معالجة المأساة الإنسانية الناجمة عن الألغام الأرضية المضادة للأفراد بصورة حقيقية ودائمة. كما أنها تمثل نجاحاً ملحوظاً ونموذجياً لما يمكن أن تحققه الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات المتعددة الأطراف عندما تعمل معاً في سبيل قضية مشتركة.

ولا يزال دور الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام دوراً مركزياً تماماً. وتشيد كندا بالأنشطة التي تضطلع بها دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في إطار دورها التنسيقي وفي تقييم خطر الألغام الأرضية المضادة للأفراد في كل أنحاء العالم، وتدعم هذه الأنشطة. ونشكر إدارة الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح على ما تقوم به من أعمال لدعم اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية أوتاوا، ولكفالة النشر الفعال للتقارير المقدمة بموجب المادة ٧ من الاتفاقية.

ونعرب عن التقدير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التزامه بإيجاد قدرة طويلة الأجل لإدارة وتنفيذ برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام، ونشكر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تشجيعها وتوفيرها المتحمسين للتوعية بأخطار الألغام. ونشيد أيضاً بالدور الهام الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الأخرى في الجهود الرامية إلى التغلب على الآثار البغيضة للألغام المضادة للأفراد.

ونجاحنا في تعزيز الأهداف الإنسانية الأساسية للاتفاقية نجاح واضح. فعدد الدول التي تستخدم الألغام المضادة للأفراد أو تنتجها مازال يتضاءل، والمتاجرة العالمية بها قد توقفت أساساً، ويجري تدريجياً إزالة المخزونات منها بالملايين. كما أن تأييد الاتفاقية الآن من ١٤١ دولة ما برح

ونحن ملتزمون بقوة أيضاً بتقديم المساعدة المتعلقة بالألغام في أفغانستان. وقد ساهمت اليابان بما يزيد على ٥٠ مليون دولار لمساعدة الأنشطة المتصلة بالإجراءات المتعلقة بالألغام في ذلك البلد. ويتضمن هذا المبلغ منحاً لبرنامج لإزالة الألغام يُضطلع به كجزء من برنامج البدايات الجديدة في أفغانستان لتوظيف المقاتلين السابقين الذين تم تسريحهم. وستواصل اليابان دعم جهود أفغانستان لتوطيد دعائم السلم وتعزيز بناء الدولة بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة وغيرها من المانحين.

ويمتد إسهام اليابان في الإجراءات المتعلقة بالألغام ليشمل البلدان الأفريقية بما فيها أنغولا وموزامبيق والسودان وزامبيا ورواندا وتشاد وإثيوبيا وإريتريا. ولنا وطيد الأمل أن تسهم مساعدتنا في تحقيق السلام والأمن اللذين هما شرطان أساسيان للتنمية.

أما فيما يتعلق بالحالة في العراق، فنحن نشعر بالقلق إزاء خطر الألغام والأجهزة غير المنفجرة في ذلك البلد، خاصة وأن العمليات التي تساعد فيها الأمم المتحدة توقفت إلى حد كبير نظراً للقيود الأمنية. وتدرس حكومة اليابان الآن إمكانية دعم برامج تتعلق بالتحقيق حيال أخطار الألغام، وحمولات للتوعية بالألغام، ومسح للألغام والأجهزة غير المنفجرة عن طريق الصندوق الاستئماني الطوعي للمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام التابع لدائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأود أن اختتم بياني بإعادة تأكيد تصميم حكومة اليابان على مواصلة جهودها، بالتعاون مع الجهات المهمة الأخرى في هذا الميدان، بغية التغلب على مشاكل الألغام الأرضية على نطاق عالمي، ومن ثم جعل عالمنا مكاناً أكثر أمناً لنا جميعاً.

تحديات جديدة، ويشير إلى أولويات جديدة، ويضع جداول زمنية جديدة. ولهذا يسر كندا عظيم السرور أن الأمم المتحدة ما فتئت تعطي الأولوية للقضاء العالمي على الألغام المضادة للأفراد، وما برحت تؤيد هذا المسعى تمام التأييد.

وكندا ملتزمة أيضاً بالوفاء بالتزاماتها بموجب المادة ٦ دعماً لعالمية اتفاقية أوتاوا وتنفيذها. وقد أكد هذا الالتزام بعبارات محددة في الشتاء الماضي، عندما أعلن رئيس الوزراء “كريتيان” قرار تحديد صندوق الألغام الأرضية الكندي لمدة خمس سنوات إضافية تبدأ في عام ٢٠٠٣، الأمر الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى إدماج برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في الميزانيات الأساسية للإدارات، ولا سيما ميزانية إدارتنا. وسيكفل هذا تحقيق الأهداف الإنسانية للاتفاقية وتأمين استدامتها في الأجل الطويل.

ونؤيد أيضاً الرأي الذي تقدمت به الأمم المتحدة بقوة والقائل إن الإجراءات المتعلقة بالألغام في البلدان النامية المتضررة بالألغام شرط مسبق أساسي للتنمية المستدامة. ولهذا سرنا أن نرى إدراج هذا الرأي في استعراض الأمين العام لاستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. ومن الجلي أن وجود هذه الأسلحة في الكثير من الحالات يشكل عقبة رئيسية للانعاش والسلم والأمن بعد انتهاء الصراع. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن، ونوافق على أن الإجراءات المتعلقة بالألغام يجب أن تكون مكوناً أساسياً في الأولويات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر في الدول المتضررة بالألغام. ونحث بقوة أيضاً المجتمع الإنمائي الدولي على الرد بإيجابية على الطلبات المقدمة من البلدان النامية، عندما تطرح الإجراءات المتعلقة بالألغام بهذا المعنى.

وأخيراً، نعتقد كندا، بالمثل، أن من الأهمية الحاسمة أن تُقر الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها بالدور الحاسم الذي تضطلع به الإجراءات المتعلقة بالألغام في خدمة أغراض

يتعاضم باطراد. ويجرى استخدام موارد جمة لتطهير المزيد من الأراضي القيّمة من الألغام، ومساعدة الضحايا في عدد أكبر من البلدان. والأهم من ذلك، بطبيعة الحال، هو أن معدلات الضحايا ما برحت تتضاءل بوجه عام.

ولكن من الجلي أن هذه المهمة لم تنته بعد. فلا يزال يوجد حوالي ٢٠٠ مليون لغم مُخزنة علي صعيد العالم، وما زالت ١٥ دولة مسجلة على أنها منتجة لهذه الأسلحة، واعترفت صراحة أربع من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنها استخدمت الألغام المضادة للأفراد في العام الماضي، كما أن تنمية مجتمعات لا حصر لها ما زالت تعوقها الألغام التي ما برحت موجودة في أراضي ما يزيد على ٨٠ بلداً، ويظل ما بين ١٥ ٠٠٠ و ٢٠ ٠٠٠ شخص يقعون ضحايا لهذه الأسلحة العشوائية كل عام، ومعظمهم بطبيعة الحال من المدنيين.

وهكذا، فإن الحاجة الملحة للتصدي لهذه الضرورة الإنسانية ما زالت باقية. وإننا إذ نلتمس سبلاً جديدة ومبتكرة لتعزيز فهم القواعد الدولية للإجراءات المتعلقة بالألغام وقبولها على نحو أوسع، يجب أن نركز انتباهنا على تأمين قبول مطرد - وعالمي في نهاية المطاف - لأهدافنا المشتركة. ولقد كانت الأمم المتحدة دوماً شريكاً أساسياً في هذا الصدد، وستواصل بلا شك الاضطلاع بدور أساسي في الوقت الذي نواجه مجتمعين التحديات الهامة التي ما زالت باقية.

وتمثلت خطوة محددة جداً في هذا الصدد في الاستعراض الذي أجراه الأمين العام مؤخراً في الصيف الماضي لاستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وبينما حققت الاستراتيجية عدداً من النجاحات التي يمكن قياسها في السنتين الأوليين من وجودها، يأخذ هذا الاستعراض في الاعتبار ما برز من

المجتمع الدولي، وستؤثران تأثيراً هاماً في تنشيط جهودنا الجماعية.

ومن المناسب، من منظور كندا، أن يعقد المؤتمر الاستعراضي في أكثر قارة على وجه الأرض تضرراً بالألغام، قارة اضطلعت بدور بالغ الأهمية في إيجاد الاتفاقية وفعلت الكثير من أجل تنفيذها في كل أنحاء أفريقيا. وتود كندا أن تتقدم بالتهاني إلى كينيا لاستضافة هذا المؤتمر الهام الذي سيؤكد أيضاً الدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام.

وأخيراً، نود أيضاً أن نتعهد بتقديم كامل التعاون لكل من يشارك معنا الاقتناع بأن المؤتمر الاستعراضي سيوفر فرصة مثالية لإتمام عمل أنجز الكثير حتى الآن.

السيد ليو كوانغ - تشول (جمهورية كوريا)

(تكلم بالانكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريره الشامل عن التقدم المحرز بشأن تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥.

لقد وفرت الأهداف الاستراتيجية الستة والأهداف الأخرى ذات الصلة المحددة في استراتيجية السنوات الخمس كما هو مذكور في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/58/260 إطاراً فعالاً لإحراز التقدم في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام ورصد هذا التقدم باستمرار. ومنذ اعتمدت مسألة الأعمال المتعلقة بالألغام باعتبارها بنداً في جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٩٣، هيأت جهود المجتمع الدولي للتصدي لتلك المشكلة وعياً سياسياً وجاهزياً أكبر بالمسائل المتعلقة بالألغام الأرضية. ونتيجة لذلك، شهدنا انخفاضاً في إنتاج واستعمال الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ووقفاً واقعياً لنقل ذلك النوع من الأسلحة، وتطهير العديد من المناطق الملوثة، وتدمير الملايين من الألغام المكسدة في

المنظمة الأعم وهي السلم والأمن والتنمية في كل أنحاء العالم. وثمة طريقة يمكن الاعتراف بها علي نحو محدد بهذا الواقع وهي تخصيص قدر أنسب من الميزانية العادية للعمليات الأساسية للإجراءات المتعلقة بالألغام، مثل عملية شعبة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف.

وثمة عنصر أساسي في كفالة نجاحنا الجماعي يفهمه جيداً ويجسده هذا المحفل، وهو روح المسؤولية المتشاطرة والشراكة الحقيقية التي اتسمت بها منذ البداية الحملة العالمية لمكافحة الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وسيكون المؤتمر الاستعراضي الأول لاتفاقية أوتاوا، والذي سيعقد في نيروبي في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، مثلاً بارزاً جداً على هذا الإنجاز الرئيسي.

ومن الجلي أن التقدم في المستقبل سيتطلب منا أن ندعم هذه الشراكات وأن نعززها، وأن نقوم عند إعداد شراكات جديدة بتنسيق مختلف ما لدينا من مصالح ومبادرات ووضعها في إطار متماسك وخطة عمل شاملة من أجل التحضير للمؤتمر الاستعراضي. وسيكفل هذا أن نصل إلى المؤتمر بفهم تفصيلي للتقدم المحرز حتى الآن والتحديات التي لا تزال قائمة، وأن نكون على استعداد لأن نؤكد مجتمعين من جديد التزامنا بالتصدي لهذه التحديات بطريقة مباشرة. وستكون الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، والمنظمات الإقليمية، وبطبيعة الحال، شركاؤنا من المنظمات غير الحكومية جميعاً لا غنى عنهم في هذا الصدد.

ونشجع بقوة كلا من هذه الأطراف الفاعلة على إيفاد ممثلين من أعلى المستويات الممكنة في أثناء الجزء الرفيع المستوى المزمع عقده في نهاية المؤتمر الاستعراضي، ونشجع الأمين العام كوفي عنان على أن يحضر المؤتمر شخصياً. فمكانته ومكانة القادة الآخرين ستوجهان رسالة قوية إلى

إجراءات التشغيل وأنشطة التوعية وقام بتطهير عدد كبير من المناطق ذات الأولوية المتضررة بالألغام. بالإضافة إلى ذلك، يرحب وفد بلادي بالتقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بالألغام في مناطق أخرى منكوبة بالألغام في العالم، من بينها جمهورية الكونغو الديمقراطية وإريتريا وإثيوبيا ومقدونيا ولبنان والسودان.

ثانياً، وإذ نقر بأن جمع المعلومات وإدارتها على نحو شامل أمر لا غنى عنه كيما تكون الأعمال المتعلقة بالألغام فعالة، يشيد وفد بلادي باستمرار عمل البعثات المشتركة بين الوكالات والمهام المتعددة القطاعات التي تضطلع بها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها من الوكالات لتقييم احتياجات البلدان المتضررة بالألغام. ونرحب أيضاً باستمرار تطوير وصون الشبكة الالكترونية للمعلومات المتعلقة بالألغام، إذ أصبحت مصدراً أساسياً للمعلومات المتعلقة بالألغام على شبكة الإنترنت. ويسعدنا أن نلمس توسيع الموقع ليشمل ٨٠٠ بند جديد مع إمكانية الوصول إلى قاعدة بيانات للتقدم الذي أحرزته فرادى البلدان في تدمير مخزونها من الألغام. وفي ذلك السياق، يتطلع وفد بلادي إلى مواصلة تطوير واستخدام التكنولوجيا لاكتشاف الألغام والدخائر غير المنفجرة وإزالتها وتدميرها.

ثالثاً، وكما أبرز الأمين العام في الاستنتاجات التي خلص إليها، تكتسي الجهود الرامية إلى بناء شراكات فعالة مع المنظمات الدولية، بغية إدماج أنشطتها المتعلقة بالألغام في الجهود الإنسانية والإنمائية، أهمية حاسمة لنجاح الكفاح من أجل إزالة الألغام. ولا غنى عن التعاون الوثيق فيما بين جميع أصحاب المصلحة، لا في أنشطة التنسيق وتشاطر أفضل الممارسات فحسب، بل وفي تعبئة الموارد أيضاً. وفي ذلك الصدد، يود وفدي أن يؤكد على أهمية الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة في تحقيق التفاعل بين شتى الأطراف.

المخازن. والأهم من ذلك، أن السنوات الأخيرة شهدت انخفاضاً كبيراً في عدد الخسائر البشرية الناجمة عن الألغام.

ورغم أن هذا التطور جدير بالإشادة، ينبغي ألا تغيب عن بالنا المهام الجسيمة التي ما زالت تنتظرنا. ولا تزال الألغام تشكل خطراً فتاكاً على المدنيين الأبرياء في مناطق الصراع وما بعد الصراع، وهي لا تزهق الأرواح فحسب، وإنما تعرقل أيضاً التنمية الاقتصادية - الاجتماعية، وجهود إعادة التعمير وعمليات المعونة الإنسانية. واستجابة لذلك، تنتهج الاستراتيجية الخمسية للأعمال المتعلقة بالألغام نهجاً شاملاً لتنسيق التقدم في مجال التوعية بالألغام، والمساعدة الطارئة، وتطهير الألغام، وتعبئة الموارد، وكلها ضرورية لمجابهة هذا الخطر. ويحدونا الأمل أن تساعدنا هذه الاستراتيجية على تحقيق تقدم كبير صوب تحقيق تلك الأهداف خلال السنوات المقبلة.

واسمحوا لي أن اقتطع من الوقت بضع لحظات للتعقيب على بعض أحدث التطورات في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام والتي يعتقد وفد بلادي أنها ذات أهمية خاصة.

أولاً، لقد أسعدنا بوجه خاص رؤية إطار الاستجابة السريعة الذي صمم لتعزيز قدرات الاستجابة الطارئة والذي استخدم في العراق في أوائل عام ٢٠٠٣. ونشني على الجهود الجماعية لهيئات الأمم المتحدة التي عملت مع المنظمات غير الحكومية بغية إيفاد فريق لتنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام في العراق. ونأمل أن يكون لعمل هذا الفريق أثر إيجابي. وعلى نفس المنوال، فإن التقدم الذي أحرزه برنامج الأعمال المتعلقة بالألغام في أفغانستان كان كبيراً. فلم يقتصر الأمر على تضاعف البرنامج من حيث الحجم استجابة لاحتياجات متزايدة لمشاركة الأعمال المتعلقة بالألغام في المبادرات الإنسانية والإنمائية والتعميرية، بل حقق كذلك تحسناً في

الحروب وزوال الصراعات، فيهدد حياة المدنيين ويعيق سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويتبين البعد العالمي لآفة الألغام من خلال إحصاء بسيط، فأعداد الألغام تُقدر بمئات الملايين، وهي تنتشر في ٩٠ دولة تقريبا، وتحصد كل سنة حوالي خمسة عشر ألف ضحية، غالبيتهم من المدنيين.

إن لبنان هو إحدى الدول الواقعة ضحية الألغام. فقد خلف الاحتلال الإسرائيلي عددا كبيرا من الألغام، قدرته الأمم المتحدة بحوالي ٤٥٠ ألف لغم، يشكل اللغم الإسرائيلي المسمى رقم ٤ المضاد للأفراد ٩٠ في المائة منها. وتنتشر هذه الألغام اليوم على طول الخط الأزرق والقرى المحاذية له امتدادا من الناقورة غربا إلى كفر شوبا شرقا، على مساحة تقدر بأكثر من ١٠٠ كيلو متر مربع. وقد أدت إلى قتل عشرات المواطنين وجرح وإعاقة أكثر من ٢٠٠ آخرين، وما فتئت تعيق جهود التنمية التي تبذلها الحكومة، واضعة مساحة كبيرة من الأراضي خارج إمكانية الاستغلال الزراعي أو الصناعي.

استرشدت عملية إزالة الألغام في لبنان بالأهداف الرئيسية الستة والفرعية الـ ٤٨، التي حددها استراتيجية الأمم المتحدة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، ويتبين ذلك خصوصا من خلال ما يلي: أولا، أدت الأمم المتحدة دورا كبيرا في إبراز مشكلة الألغام في جنوب لبنان. فقد أعلن الأمين العام في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) (S/2003/728)، أن هذه الألغام تشكل "مصدرا لأكبر قدر من القلق"، هذا هو كلام الأمين العام. كما أن مجلس الأمن الدولي في قراره ١٤٩٦ (٢٠٠٣)، حث الدول المانحة على زيادة مساهمتها في إزالة الألغام، ودعا إلى تزويد الحكومة اللبنانية بخرائط الألغام في إشارة إلى إسرائيل التي يبقى عليها تسليم ٢٠ في المائة من هذه الخرائط.

ونثني بصفة خاصة على الجهود التي تبذلها دائرة الأمم المتحدة للأعمال المتعلقة بالألغام، التي تشكل مركزاً لتنسيق الأنشطة الدولية المتعلقة بالألغام.

إن جمهورية كوريا ملتزمة بالجهد العالمي لحماية المدنيين من آفة الألغام الأرضية. ومنذ عام ١٩٩٧، تنفذ الحكومة الكورية بأمانة تمديداً غير محدود للوقف الاختياري الذي تفرضه على تصدير الألغام المضادة للأفراد. وفي عام ٢٠٠١، انضمت بلادي إلى الاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولها الثاني المعدل، الذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. ومنذ انضمامها، شاركت حكومة بلادي بنشاط في المناقشات ذات الصلة في إطار تلك الاتفاقية.

ختاماً، تقرر جمهورية كوريا بأن أحد مقتضيات العمل الفعال يتمثل في وجود قاعدة موارد كبيرة، ولهذا وفرت الدعم لشتى برامج المساعدة التي تقودها الأمم المتحدة في الأعمال المتعلقة بالألغام. وتقدم حكومة بلادي تبرعات سنوية إلى صندوق التبرعات الاستثماري لتقديم المساعدة في إزالة الألغام، وما زالت مشاركة نشطة في فريق دعم الإجراءات المتعلقة بالألغام. ونشاط الأمين العام رأيه بأن على الأمم المتحدة أن تؤمّن تمويلاً كافياً لتلبية الطلبات المتزايدة من البلدان المتضررة بالألغام. ومن هذا المنطلق، ستواصل الحكومة الكورية تقديم الإسهامات الواجبة لصالح هذه القضية النبيلة.

السيد عساف (لبنان): أود بداية أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى الأمانة العامة على التقارير التي قدمتها والجهود التي تبذلها تأكيداً لدور الأمم المتحدة في مكافحة الألغام.

تشكل الألغام مأساة إنسانية عالمية. فاللغم قاتل متخف، تأتي الضحية إليه ولا يذهب إليها. وهو قاتل صبور، ينتظر ضحاياه مئات السنين، لينقض عليهم حتى بعد انتهاء

٦٠.٠٠٠ لغم وجهاز متفجر من الحقول والأراضي التي أُعيد تسليمها إلى أصحابها.

ونحن نؤكد في هذا المجال على ضرورة تحميل إسرائيل، التي زرعت الألغام في جنوب لبنان، مسؤولية وتكاليف إزالتها وتعويض لبنان عن الأضرار التي لحقت به.

أخيراً، إن لبنان الذي يقدر تضامن المجتمع الدولي مع محتته بموضوع الألغام، يؤكد بدوره على تعاونه مع المجموعة الدولية من أجل القضاء على هذه الآفة وإيجاد عالم خال من الألغام.

السيد بافلوفيتش (بيلاروس) (تكلم بالروسية): إننا ندخل منعطفاً مهماً بعملية أوتاوا. ففي غضون عام، ستستضيف نيروبي أول مؤتمر استعراضي للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام، الذي سيقم ما تحقق من إنجاز في إدخال آليات لضمان تحقيق طابع عالمي أوسع للاتفاقية.

ويسعدني أن أطلع الأعضاء على ما استجد من مشاركة بيلاروس في عملية أوتاوا. إن جمهورية بيلاروس دولة طرف في جميع الاتفاقات الدولية تقريباً المتعلقة بمبادئ الأمن الدولي، وعدم الانتشار، وتحديد الأسلحة. وبتنفيذ تلك الاتفاقات، تسهم بيلاروس في تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين والعالميين.

وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، أودعت بيلاروس لدى الأمين العام صك انضمامها إلى اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

وعلى الصعيد الوطني، اضطلعنا بدراسة متعمقة لأحكام هذه الاتفاقية والالتزامات الدولية المنبثقة عنها. ووفقاً لتلك الدراسة، ستحتاج بيلاروس، حتى في ظل أفضل الظروف المؤاتية، إلى موارد مالية وفنية كبيرة لتدمير مخزوناتها من الألغام التي تتجاوز أربعة ملايين لغم مضاد

ثانياً، استجابت الدول المانحة لطلب لبنان والأمم المتحدة للمساعدة. فتم تقديم المساهمات العينية والنقدية، أبرزها من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وفرنسا وبريطانيا والسعودية وغيرها، ونخص في هذا المجال دولة الإمارات العربية المتحدة التي ساهمت بمبلغ ٥٠ مليون دولار.

ثالثاً، عمل لبنان على إنشاء المكتب الوطني لإزالة الألغام، وبالتعاون مع الأمم المتحدة تم إنشاء "مركز تنسيق إجراءات الألغام لجنوب لبنان"، الذي يضم كلا من لبنان والأمم المتحدة والإمارات العربية المتحدة. كما تم التعاقد مع مجموعتي BACTEC و MINE TECK اللتين توظفان حوالي ٣١٧ خبيراً في إزالة الألغام. وأطلق مشروع تشجير تحت عنوان "شجرة مكان كل لغم".

رابعاً، تساهم فرقة أوكرانية من البيونيفيل في إزالة الألغام من المنطقة المحاذية للخط الأزرق، حيث تعمل على تنظيف حوالي ١٠٠٠ حقل ملوث بأكثر من ٢٥٠.٠٠٠ لغم. ويتوقع أن تستغرق هذه العملية وقتاً طويلاً قد يمتد إلى سبع سنوات.

خامساً، يقوم المكتب الوطني لمكافحة الألغام، بمساعدة عدد من المنظمات غير الحكومية، بإرشاد وتوعية السكان المحليين تجاه مخاطر الألغام. وقد طالت عملية التوجيه هذه خمسمائة ألف مواطن من أصل ثمانمائة ألف يقطنون المنطقة. كما أن مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام يعمل على إصدار تقارير دورية يفصل فيها الإنجازات المحققة والتحديات المتبقية. ومن المتوقع أن يبدأ قريباً العمل بموقع له على شبكة الإنترنت.

وقد أدى اعتماد هذه الإجراءات مجتمعة إلى خفض عدد ضحايا الألغام من ١٤ قتيلاً و ٧١ جريحاً سنة ٢٠٠١، إلى ٤ قتلى و ٣٨ جريحاً سنة ٢٠٠٢. كما تم إزالة حوالي

وتؤيد جمهورية بيلاروس ممارسة تقديم تقارير سنوية عن الألغام الأرضية، كما أنها توفر المعلومات الضرورية لهذه التقارير. ونؤمن بأن تلك العملية تمثل آلية مراقبة فريدة للمجتمع المدني لضمان امتثال جميع الدول للاتفاقات الدولية الراهنة في التصدي للمشاكل المتعلقة بالألغام.

وقد كشفت الأعوام الأولى منذ تنفيذ اتفاقية أوتاوا عددا من المشاكل، ولكننا نشاطر الرأي بأن أي تعهد من ذلك النوع سيواجه صعوبات. ويحدوني الأمل أن يتبع في المستقبل نهج إيجابي لتسوية تلك المسائل العسيرة وفقا للتنفيذ الصارم لأحكام الاتفاقية. وأصبحت اتفاقية أوتاوا أداة قوية كما أنها توفر لنا فرصة لاستكمال مهمة نبيلة - ألا وهي الحظر الكامل للألغام الأرضية المضادة للأفراد والقضاء عليها، وهي الألغام التي سببت معاناة هائلة في جميع القارات.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية):

لا يمكن التغلب على إرث الحرب بصورة يسيرة، وذلك صحيح بشكل خاص في البلدان التي ما زالت توجد فيها الكثير من الألغام الأرضية وكميات كبيرة من الذخائر غير المنفجرة. واستجابة للأزمة الإنسانية التي تسببها الألغام والذخائر غير المنفجرة، ما فتئت نيوزيلندا نشطة في عدد من الجبهات.

وتؤيد نيوزيلندا الأعمال المتعلقة بالألغام بطرق متنوعة في أفغانستان وسري لانكا والعراق وكمبوديا ولاوس وموزامبيق. وتشمل هذه الطرق توفير موظفي إزالة الألغام في كمبوديا وموزامبيق، ودعم دائرة الأمم المتحدة المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام في نيويورك، فضلا عن دعم المنظمات غير الحكومية التي تشارك في إزالة الألغام وبرامج التوعية في مجال الألغام.

للأفراد - تراثنا غير المرغوب فيه الذي ورثناه من الاتحاد السوفياتي. ومن بين هذه الألغام، هناك ٣,٦ مليون لغم من نوع PFM - وهي ألغام تحتوي على متفجرات سائلة. ولا يزال يوجد عدد من المسائل الفنية المتعلقة بإجراءات السلامة والأمن المتصلة بتدمير مخزونات الألغام من نوع PFM-1 و PFM-1S، التي يتعين على المجتمع الدولي ككل أن يجد حلولاً لها.

ووفقاً لأحكام اتفاقية أوتاوا، يجب أن يتخلص بلدنا من مخزونات الألغام التي لديه خلال أربع سنوات. وقد دمرنا في العام الماضي أكثر من ٢٢ ٠٠٠ لغم مضاد للأفراد. وهذا العام، قبل أن ننضم إلى المعاهدة، دمرت بيلاروس أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ لغم. وفي حين أن الألغام من أنواع غير PFM يمكن تدميرها بإحراقها في مكان مفتوح أو تفجيرها في مكان مفتوح، فإن أساليب التدمير هذه لا يمكن استعمالها مع الألغام من نوع PFM-1 و PFM-1S لأسباب بيئية.

وفي ظل هذه الظروف، ناشد الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية تقديم المساعدة إلى جمهورية بيلاروس في الجهود التي تبذلها للتخلص من مخزونات الألغام. وسنرحب ترحيباً حاراً بجميع أنواع المساعدة الفنية والتكنولوجية والمالية.

وفي ذلك السياق، ترحب جمهورية بيلاروس بتضمين اتفاقية أوتاوا آلية للتعاون الدولي بين الدول الأطراف وتقديم المساعدة المالية والتكنولوجية لتطهير الألغام وتدمير مخزونات الألغام المضادة للأفراد.

وترحب بيلاروس بالدور الإيجابي والهام الذي تضطلع به المنظمات غير الحكومية في التحرك الدولي لحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وخلال عملية الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا، أسسنا فرع بيلاروس للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية كي يكون شريكا موثوقا به.

ستشغل نيوزيلندا موقعا في المكتب بوصفها منسقا للجنة الدائمة المعنية بالحالة العامة للاتفاقية وتنفيذها. ونتطلع إلى العمل مع الشركاء في التمهيد للمؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في كينيا العام القادم.

وستصل الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية إلى مفترق طرق حرج هذا الشهر عندما نكتشف ما إذا كان يمكن التوصل إلى إبرام صك قانوني ملزم يتصدى للأثر الإنساني الذي تخلفه المخلفات المتفجرة للحروب، كما يوفر ولاية للألغام المضادة للمركبات. وفي ذلك الاجتماع، ستكون مصداقية اتفاقية الأسلحة التقليدية على المحك، إذ أن الحصيلة المروعة للقتلى والجرحى التي تسببها المخلفات المتفجرة للحروب والألغام المضادة للمركبات معلومة جيدا. ولدى الاقتراح بإبرام صك بشأن المخلفات المتفجرة للحروب إمكانية المساعدة في عمليات إزالة الألغام بالقيام بعمل إزالة الألغام بشكل أكثر سرعة وفعالية، وبمنع وقوع الخسائر والإصابات من جراء المخلفات المتفجرة للحروب. ولن تتحقق تلك الإمكانية إلا من خلال إبرام صك ملزم قانونا ينص بوضوح على الالتزامات الواقعة على الدول الأطراف بأن ترسي بشكل ثابت قاعدة قوية بشأن تطهير الألغام، ويؤكد على أهمية التدابير الرامية إلى حماية المدنيين.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تقديرنا للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في مسائل الإجراءات المتعلقة بالألغام، ولا سيما للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية، التي تستمر بشكل ناجح في حشد الدعم لاتفاقية أوتاوا، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، التي تبذل جهودا قيمة للغاية في الميدان وفي مجال القانون الإنساني الدولي. وما زالت حملة المنظمة غير الحكومية لمكافحة الألغام الأرضية في نيوزيلندا تسعى وراء إضفاء طابع العالمية على اتفاقية أوتاوا وتنفيذها

وفي بلدان مثل أفغانستان وكمبوديا، فإن المساحة التي يتعين تطهيرها من الألغام والذخائر غير المنفجرة مساحة هائلة، كما أنه لا يمكن تحقيق النجاح إلا خلال عدد من الأعوام. ونؤمن بأن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد من العمل بشأن التوصل إلى تقديرات ثابتة بشكل أكبر عن حجم مشكلة الألغام عالميا. ومن جانب نيوزيلندا، ركزنا حيثما أمكن على بناء القدرات داخل المجتمعات المتضررة بوصف ذلك إحدى الوسائل لمساعدة البلدان المتضررة بالألغام في الأجل الطويل. وينبغي أن تكون الأعمال المتعلقة بالألغام جزءا من استراتيجية شاملة نحو إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

وتؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا عمل دائرة الأمم المتحدة المعنية بالأعمال المتعلقة بالألغام، وهي مركز اتصال هام للأعمال المتعلقة بالألغام في إطار منظومة الأمم المتحدة تضطلع بدور هام بوصفها منسقا للأنشطة المتعلقة بالألغام مع المنظمات غير الحكومية والسلطات الإقليمية. ونرحب بتقرير الأمين العام، الذي يستعرض التقدم المحرز في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. ومن الواضح أن هناك عددا من الخطوات الإيجابية منذ عام ٢٠٠١، بما في ذلك وضع إطار تشغيلي للرد السريع والمبادئ التوجيهية للإجراءات المتعلقة بالألغام لأغراض وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

وما زالت اتفاقية أوتاوا التي تحظر استخدام وتكديس وإنتاج الألغام المضادة للأفراد منتدى ناجحا وبناء للأعمال المتعلقة بالألغام. ولا تزال نيوزيلندا مؤيدا صامدا لاتفاقية أوتاوا، ليس بوصفها صكا مهما لزع السلاح فحسب، وإنما، الأكثر أهمية، بوصفها صكا إنسانيا يشكل سابقة. ونناشد جميع الدول خارج اتفاقية أوتاوا احترام القاعدة الثابتة بشكل قوي الآن لمكافحة استخدام الألغام المضادة للأفراد، والانضمام إلى الاتفاقية دون تأخير. وفي العام القادم

والذخائر غير المنفجرة. وتقرير الأمين العام المعنون "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام" (A/58/260) وتقريره عن استعراض العام الثالث لاستراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام لفترة خمس سنوات (A/58/260/Add.1) يعكسان هذه التوجهات الإيجابية. والنجاح الذي ينوه به تقرير الأمين العام يستحق الذكر من جديد.

ويوجد الآن وعي أكبر بمشكلات الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات. وهناك أيضا قدرة أفضل على الاستجابة للحالات الطارئة. وفي هذا الصدد، فإن برنامج الإجراءات الطارئة المتعلقة بالألغام في العراق وفي سبعة بلدان أخرى ذات أولوية، بما فيها أفغانستان، قد نال اهتماما أكبر من وكالات الأمم المتحدة.

وما فتئ بناء القدرات يُنفذ في ٣٠ دولة لتمكينها من التغلب على مشكلات الحالات الطارئة المتعلقة بالألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. وكان تعزيز تعبئة الموارد قد أثر بشكل إيجابي على زيادة المساحات التي تغطيها الإجراءات المتعلقة بالألغام. ومقارنة بالتبرع البالغ ٢٨ مليون دولار الذي قدمته دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام العام الماضي، تمت هذا العام تعبئة ٦٧ مليون دولار. وهذا في الواقع أمر جدير بالإشادة.

ولكن توجد أربعة مجالات تحتاج إلى جهود فورية ومنسقة. أولا، هناك حاجة إلى توسيع مجال برامج دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال وسائط الإعلام الإلكترونية والمطبوعة. ويمكن للإذاعة والتلفزيون أن يؤديا دورا حيويا في زيادة الوعي بين من يعيشون في مناطق تنتشر فيها الألغام، وفي توعية البلدان المانحة على الصعيد الشعبي حتى تبقى منخرطة في جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام.

في منطقة المحيط الهادئ؛ وتلك الجهود أيضا تحظى بتقدير كبير من حكومة نيوزيلندا.

إننا نرحب بالفرصة التي وفرتها هذه المناقشة، لأن الإجراءات المتعلقة بالألغام تقتضي بذل كل جهودنا الجماعية لبناء مستقبل أكثر أمانا واستقرارا للمجتمعات السيئة الطالع المتضررة بالألغام.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن طابع ونطاق المشكلة التي يسببها الاستخدام غير المسؤول للألغام الأرضية هائلان. وتواجه ٤٠ في المائة تقريبا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مشكلة الألغام الأرضية بشكل أو بآخر. والضحايا هم في معظم الحالات من المدنيين الأبرياء والنساء والأطفال، خلال الصراعات وبعدها على حد سواء.

وتوضح آخر الأرقام أن هناك ما يقدر بـ ١١٠ ملايين من الألغام المضادة للأفراد منتشرة في ٧٠ بلدا. وهذه الحالة المنذرة بالخطر تتطلب اتخاذ تدابير علاجية فورية.

وفي منطقة جوارنا، يتعين على أفغانستان أن تتحمل آفة ما يربو على ١٠ ملايين لغم أرضي، تتسبب في وقوع المئات من الإصابات كل شهر. ويضاف إلى هذه المشكلة وجود الذخائر غير المنفجرة. وقد ترك عقدان من الاحتلال الأجنبي والحرب بين الأخوة البلد بأسره موبوءا بالألغام الأرضية وبالذخائر غير المنفجرة. وبالرغم من قلة المرافق الطبية في باكستان، فإن المئات من ضحايا الألغام الأفغان يعالجون في مستشفياتنا ومراكزنا الصحية. وقد زود العديدون منهم بأطراف اصطناعية بغية مساعدتهم في إعادة تأهيل حياتهم واستعادة كسب معيشتهم.

ومما يشجعنا أنه يوجد اليوم إدراك دولي أكبر للحاجة إلى التصدي للمشكلات التي تسببها الألغام الأرضية

للألغام الأرضية. ونحن نواصل تنفيذ البروتوكول بأكبر قدر من الجدية.

وتتمتع باكستان بسجل فريد. فهي أزالَت جميع حقول الألغام فيها عقب الحروب الثلاث في جنوب آسيا. ولم يسبب استخدام تلك الألغام أية مشكلة إنسانية على الإطلاق. ونحن نظل ملتزمين بضمان ألا تتسبب الألغام الموجودة في مخازننا العسكرية أبداً في إصابة المدنيين في باكستان أو في أي مكان آخر في العالم.

لقد قال تشرشل يوماً: “إن الأمم المتحدة لن تأخذنا إلى السماء، ولكنها ستنقذنا من الجحيم”. وهذا صحيح جداً. دعونا معاً ننقذ العالم من جحيم الألغام الأرضية والحروب. ودعونا نعمل من أجل السلام لنا اليوم والسلام لأطفالنا غداً.

السيد عامر (الجمهورية العربية الليبية): إن مناقشة الجمعية العامة للبند بعنوان “تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام” تؤكد من جديد مدى الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للخطر المتمثل في الألغام الأرضية التي تنتشر في أكثر من ستين دولة، وتقتل وتشوه سنوياً الآلاف من رعايا هذه الدول، إضافة إلى ما تلحقه بها من خسائر اقتصادية وأضرار بيئية تعرقل جهود تلك البلدان لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق تنمية مستدامة.

ركز الأمين العام في تقريره المقدم إلى هذه الجمعية، عملاً بقرارها ١٥٩/٥٧، على ما أحرز من تقدم في تنفيذ الأهداف الاستراتيجية الستة والمقاصد المتصلة بها والوارد بيانها في استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥. وقد لاحظ الوفد الليبي أن الكيانات التابعة للأمم المتحدة اضطلعت بدور متميز في عملية التنفيذ. فقد قدمت المشورة والمعونة لدول عديدة، دعماً لجهودها الرامية إلى وضع حد للمآسي التي تسببها هذه الفئة من

ثانياً، هناك حاجة إلى زيادة مشاركة السلطات الوطنية في برامج الإجراءات المتعلقة بالألغام من خلال توفير المعدات والتدريب للسكان المحليين. ويمكن لهذا أن يقلل بدرجة أكبر الوقت المطلوب لعمليات إزالة الألغام.

ثالثاً، ينبغي إتاحة التكنولوجيات الحديثة لإزالة الألغام للبلدان المتضررة، وذلك حتى يمكن لعمليات إزالة الألغام أن تكتسب زخماً وأن تعزز سلامة الموظفين العاملين في مثل هذه العمليات.

رابعاً، ينبغي إكمال عمليات إزالة الألغام ببرامج لإعادة التأهيل، مثل البرامج التي تقدم الأطراف الاصطناعية لضحايا الألغام وتوفر لهم فرص عمل قريبة من ديارهم.

إن باكستان ملتزمة بسلم الإنسانية ورخائها. وفي ذلك الصدد، وإضافة إلى كون باكستان أكبر بلد مساهم بقوات في عمليات لحفظ السلام تقودها الأمم المتحدة، فهي ساهمت في السابق بنشاط في عمليات إزالة الألغام في عدد من البلدان المتضررة. فلقد شاركت باكستان بنشاط في عمليات لإزالة الألغام في الكويت وكمبوديا وأنغولا والبوسنة والصحراء الغربية. كما أننا نساعد في عمليات إزالة الألغام في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن مستعدون لتوفير مرافق التدريب لجميع البلدان المتضررة من الألغام.

وتعارض باكستان الاستخدام غير المسؤول للألغام الأرضية، التي تسبب قدراً كبيراً جداً من الدمار والألم والشقاء. وتظل باكستان ملتزمة بضمان أعلى مستويات المسؤولية في استخدام هذه الأسلحة الدفاعية. وباكستان طرف في البروتوكول الثاني المعدل لاتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، الذي ينظم استخدام الألغام الأرضية في الصراعات الداخلية والخارجية معاً، من أجل منع سقوط المدنيين ضحايا

قمة دول مجموعة ال ٧٧ التي انعقدت في هافانا، وفي قرارات عديدة صدرت عن وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية، تم النص بوضوح على مسؤولية البلدان عن الألغام التي زرعتها في أراضي دول أخرى خلال الحروب الاستعمارية، ودعوا الدول التي زرعت تلك الألغام إلى تخصيص نسبة معقولة في ميزانياتها العسكرية لإزالة الألغام، وتوفير المعلومات اللازمة عنها، وتوفير المساعدة لضحاياها. وفي البيان الختامي لقمة دول حركة عدم الانحياز التي انعقدت في كوالالمبور في شهر شباط/فبراير الماضي، أعرب رؤساء الدول والحكومات عن انشغالهم إزاء بقايا الحرب العالمية الثانية وبالأخص في شكل ألغام تسببت في أضرار إنسانية ومادية وعرقلت خطط التنمية، ودعوا الدول المسؤولة عن زرع الألغام خارج أراضيها إلى التعاون مع الدول المتأثرة بتقديم المعلومات الضرورية والخرائط المبنية لمواقع تلك الألغام، وتوفير المساعدة التقنية لإزالتها والمساهمة في تحمل نفقات الإزالة ودفع التعويضات عن أي خسائر مترتبة على ذلك.

إن ليبيا عانت ولا تزال تعاني من مشكلة الألغام وغيرها من مخلفات الحروب التي زرعت في أراضيها خلال الحرب العالمية الثانية. وقد أكدت تقارير صدرت عن الأمم المتحدة ومنظمات أخرى أن قوات الحلفاء والمحور زرعت الملايين من الألغام والأجهزة المتفجرة في منطقة شمال أفريقيا، وأن ذلك تسبب في فقد الآلاف من الأرواح البرية، وإصابة آلاف آخرين بعاهات مستديمة بالإضافة إلى عرقلة تنمية المناطق الموبوءة سواء في مجال مكافحة التصحر أو شق الطرق أو استغلال الموارد الطبيعية والتوسع الزراعي. والآن وقد مضى ما يزيد على نصف قرن من انتهاء هذه الحروب حيث انتصر من انتصر وهزم من هزم ورحلت القوات المنتصرة والمهزومة عن بلادنا. إلا أن الألغام التي زرعتها والقنابل والمتفجرات التي خزنتها في أراضيها بقيت في مكانها

الأسلحة. وكما قلنا في الدورة الماضية، فإن الجماهيرية العربية الليبية تأمل أن يقدم هذا الدعم خلال مدة هذه الاستراتيجية وما بعدها إلى الدول كافة حتى تتخلص من هذا السلاح الأعمى، الذي يفتك بأرواح بريئة ويخلف أضرارا بالغة وآثارا عشوائية.

في الوثيقة (A/58/260/Add.1)، ذكر الأمين العام أنه نتيجة للاستعراض الذي جرى عام ٢٠٠٣ لاستراتيجية الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام، تم تعديل عدد من أهداف هذه الخطة. وبالمطبع، فإننا ندعم عزم الأمم المتحدة تشجيع جميع الدول على الانضمام إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تعالج حقوق الأفراد المتضررين من الألغام الأرضية، أو الذخائر غير المتفجرة والامتثال لتلك الصكوك.

ونحن نعرف أنه من ضمن مستهدفات المنظمة تحقيق عالمية اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، باعتبارها تشكل أحد المعالم الرئيسية في الجهود الدولية للقضاء على هذه الآفة المميتة. ورغم ذلك، لا بد من القول أنه لا مجال لمقاومة الإحساس بأنه من المشكوك فيه تحقيق هذه الغاية بدون الاستجابة للشواغل التي أعرب عنها العديد من الدول ومن بينها بلادي، حيث أعلنت بأن تحفظاتها على الاتفاقية يتصل بعضها بحماية الأمن القومي، خاصة للدول التي لديها مساحات واسعة وليست قادرة على حمايتها بوسائل أخرى. كما أن الاتفاقية أغفلت شيئا بالغ الأهمية، وهو النص على المسؤولية القانونية للدول الاستعمارية التي زرعت ألغامها في أراضي دول أخرى، رغم أن ذلك يشكل ركنا أساسيا في العلاقات الدولية.

لقد تم التأكيد على هذه المسؤولية في قرارات وإعلانات كثير من المنظمات الدولية والإقليمية. ففي إعلان

من هذا السلاح المميت، والجهود التي بذلت حتى الآن مشجعة. والمهم هو تجديد الالتزام من جميع الدول ومن منظومة الأمم المتحدة بتنظيف المناطق الموبوءة من الألغام وغيرها من مخلفات الحروب، لا الحديث عنها فحسب، وهو ما تتركز عليه الجهود حاليا، وإنما التخلص من الألغام القديمة أيضا. ويشدد الوفد الليبي على أن يكون ذلك ضمن مستهدفات الفترة المتبقية من الاستراتيجية الخمسية للإجراءات المتعلقة بالألغام، والاستراتيجية الجديدة التي يقترحها الأمين العام للفترة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٠٩.

ونحن نرى أيضا أنه من الأهمية بمكان أن تتضافر جهود المجتمع الدولي لإيجاد حل يكفل معالجة التحفظات التي تبديها بعض الدول على اتفاقية الألغام المضادة للأفراد ومنها نحن، ويمكن أن يتم ذلك من خلال بروتوكول يلحق بالاتفاقية يغطي الاهتمامات الأمنية لهذه الدول ويكفل التخلص من الألغام القديمة. فهي مثلها مثل الألغام الحديثة تفتك بحياة الأبرياء وتدمر الممتلكات وتعرقل الجهود للحد من زحف التصحر والحيلولة دون تسريع الخطى نحو تحقيق التنمية المستدامة.

السيد كاستيلون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن البلدان الأعضاء في منظومة التكامل لأمريكا الوسطى: بليز وبنما والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا وهندوراس وبلدي، نيكاراغوا.

في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره "تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام" (A/58/260 و Add.1)، الذي يتضمن معلومات مهمة جدا بشأن الأنشطة الجاري تنفيذها في ذلك المجال في جميع أنحاء العالم. ويركز التقرير على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الستة المتعلقة بالأهداف الواردة في

مدفونة في الرمال تنفجر بين الحين والآخر في العاملين في الأنشطة الإنمائية، أو في السائرين أو رعاة الماشية، فمات من جرائها الكثير ومن نجا من الموت أصيب بعاهات مستديمة. وتتكرر هذه المأساة باستمرار لأن القوات المتحاربة آنذاك لم تضع علامات تحدد حقول الألغام. ويزداد عدد هؤلاء الضحايا الأبرياء لأن الدول المعنية لم توفر للسلطات الليبية الخرائط الدالة على وجود الألغام والمعلومات الكافية التي تحدد موقعها مما عرقل حتى الآن جهودنا الوطنية للتخلص من هذا السلاح المظلم في مناطق شاسعة بالأراضي الليبية.

وفي عام ١٩٩٨ وقّعت ليبيا وإيطاليا إعلانا نص على اتفاق البلدين على التعاون في إزالة الألغام من الأراضي الليبية، وتقديم العلاج والتعويضات إلى الأشخاص المتضررين، وإنشاء صندوق مشترك لتمويل عمليات تعمير المناطق المتضررة، ومساعدة المعاقين، وإقامة مركز طبي لعلاج المشوهين من جراء انفجار الألغام. إن هذا الإعلان الذي باشر الجانب الإيطالي بتنفيذ بعض بنوده بالفعل، ومن ذلك بناء المركز الطبي في مدينة بنغازي. ونتطلع إلى تنفيذ بقية ما يرتبه عليه من التزامات. والوفد الليبي يود أن يؤكد هنا ومن جديد أن هذا الإعلان يعد سابقة ممتازة ويجدون الأمل أن تحذو الدولتان الأخريان اللتان زرعتا ألغاماً في الأراضي الليبية أثناء الحرب العالمية الثانية وهما بريطانيا وألمانيا حذو الحكومة الإيطالية وتستجيبا للمطالب الليبية المشروعة التي لا محيد عنها حتى توافق هاتان الدولتان على إبرام اتفاقيات مع ليبيا تساعدان بموجبها السلطات الليبية في إنهاء هذه المشكلة برمتها وتعويض الشعب الليبي عن الأضرار التي لحقت به من جراء الألغام التي زرعتها على أراضيها ومضى عليها ما يزيد على نصف قرن من الزمن.

إن الكم الهائل من الألغام الحديثة والقديمة الذي ما زال مطمورا في أراضي الكثير من الدول يذكرنا بأن المجتمع الدولي ما زال أمامه طريق طويل حتى يخلص الأبرياء

الرعاية الصحية وإعادة التأهيل المعنية بتوفير المساعدة لضحايا الألغام. وتلك المهام تتسبب في تحويل الموارد التي تشتد حاجتنا إليها لتنمية شعوبنا.

وسأقدم الآن بوصف موجز للتقدم الذي أحرزته شعوبنا في التعامل مع مشكلة الألغام.

أعلنت كوستاريكا منطقة خالية من الألغام، في احتفال أقيم يوم ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد وضعت الألغام في أراضي كوستاريكا نتيجة صراع داخلي نشب في نيكاراغوا أثناء عقد الثمانينات، وكانت مزروعة على طول الحدود المشتركة مع ذلك البلد. ولم يكن لدى كوستاريكا على الإطلاق أية مخزونات من الألغام.

وفي السلفادور اختتمت عملية نزع الألغام في عام ١٩٩٤. وقد نفذتها مؤسسة المساعدة الدولية في حالات الأخطار والكوارث. وهي شركة بلجيكية تعاقدت معها الحكومة للقيام بهذه المهمة. وبعد ذلك، أعلنت السلفادور كم منطقة خالية بنسبة ٩٧ في المائة من الألغام الأرضية المضادة للأفراد. ومع ذلك، وبسبب الحوادث التي وقعت منذئذ، قامت السلطات المحلية، بمساعدة المجموعة الدولية لإزالة الألغام، وهي منظمة بريطانية غير حكومية، بتحديد ٣٣ منطقة يشتبه في احتوائها على ذخائر غير منفجرة داخل مناطق الصراع السابقة. وكان معظم هذه الأجهزة مصنعا محليا. واتخذت الحكومة إجراءات للتخلص من تلك الأجهزة. واستكمل تدمير الألغام المخزونة في السلفادور يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٣.

وفي غواتيمالا، أعدت وحدة التنسيق التنفيذية المنشأة في عام ١٩٩٧، خطة وطنية لترع الألغام وتدمير الذخائر غير المنفجرة. وكان من المقرر أصلا أن تختتم أعمالها في ٢٠٠٥، غير أنه أمكن التعجيل بتنفيذ العمليات بفضل

“استراتيجية الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام للفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥” (A/56/448/Add.1). وطبقا لما ورد في التقرير، تحقق ذلك التقدم في المجالات التالية: قدر أكبر من المعلومات وتكنولوجيا معلومات محسنة، وقدرة محسنة على الاستجابة الطارئة، وجهود مستدامة لتعزيز القدرات الوطنية في الإجراءات المتعلقة بالألغام؛ وتحسن كبير في نوعية الإدارة، وتعبئة موارد على نحو مرض، وترويج أكبر للصوصك القانونية ذات الصلة.

إن جميع بلداننا دول أطراف في اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، المعروفة باسم اتفاقية أوتاوا. فهي تصد من المجتمع الدولي يستهدف تحقيق حظر شامل لهذه الأسلحة الغدارة. وبالمثل، لم تنتج أي من البلدان التي أمثلها أو تستورد إلى أراضيها ألغاما مضادة للأفراد منذ التوقيع على الاتفاقية.

وما برحت عمليات إزالة الألغام في أمريكا الوسطى ذات أهمية كبيرة في السنوات الخمس الأخيرة، لأنه تم الزرع العشوائي لآلاف من الألغام المضادة للأفراد وأجهزة متفجرة أخرى أثناء سنوات الصراع في الثمانينات إلى بداية التسعينات. وطلبت كوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس برنامجا لإزالة الألغام من منظمة الدول الأمريكية في عام ١٩٩١ وواصل العمل بنجاح بعد أن حقق هدفه في أول بلد من البلدان المذكورة.

وإلى أن يتم تعطيل الألغام المضادة للأفراد - الأمر الذي يحدث عادة بعد عدة سنوات من زرعها - فهي، إضافة إلى أنها تؤدي إلى الموت وتسبب في إعاقة من يظل على قيد الحياة، تشكل تهديدا للسكان المدنيين، وتتمنع استعمال الأراضي الخصبة للزراعة، وتجعل التنمية الإقليمية أمرا مستحيلا، وتحد من فرص العمل - ناهيك عن تكاليف

مختلفة، مثل الافتقار إلى طائرات النقل الطارئ في حالات الإخلاء الطبي، والتضاريس الأرضية، وصعوبة تحديد مواقع الألغام بسبب عدم وجود نقاط مرجعية دقيقة، وتحرك الألغام من مواقعها الأصلية بفعل الأمطار أو تدفق المياه، وغو النباتات في المناطق المغمومة، إلى مد موعدا الانتهاء من عمليات إزالة الألغام الأرضية في نيكاراغوا إلى عام ٢٠٠٥ بدلا من الموعد المقرر أصلا، وهو عام ٢٠٠٤. وقد دمرت نيكاراغوا مخزونها من الألغام منذ بعض الوقت.

وفي ضوء الخبرة التي اكتسبها خبراء الألغام العسكريون في نيكاراغوا وهندوراس والسلفادور، قررت حكومات تلك البلدان إرسال بعض هذه القوات إلى العراق، للمساعدة في جهود نزع الألغام في ذلك البلد. وبهذه الطريقة ندلل على تضامنتنا مع ذلك البلد، ونساعده في القضاء على هذه الآفة.

لقد دأب أبناء أمريكا الوسطى على العمل معا من أجل تحقيق أهدافنا في مجال نزع الألغام، وهو جزء من استراتيجية نسعى من خلالها إلى استئصال هذا الخطر فائيا من منطقتنا. وتقوم لجنة الأمن لأمريكا الوسطى بإعداد برنامج إقليمي متكامل يكفل التعليم والرعاية الطبية والتأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع المنتج، للناجين من الحوادث الناجمة من الألغام والذخائر غير المنفجرة في أمريكا الوسطى. وسوف يوفر ذلك البرنامج حلا شاملا لهذه الحالة، مع وضع معايير وقائية وثقافية وتعليمية لتحسين نوعية الحياة للناجين من حوادث الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

إننا نريد للأجيال المقبلة في كل أنحاء العالم أن تعيش بمنأى عن المعاناة التي تجلبها آفة الألغام المضادة للأفراد. وناشد الدول التي ما زالت حتى الآن غير أطراف في اتفاقية أوتاوا، أن تنضم إلى تلك الاتفاقية وتمثل لأحكامها.

المساعدات التي تلقتها من البلدان المانحة، وبالتالي تحدد الآن عام ٢٠٠٤ موعدا لانتهاء من العمليات.

أما الألغام في هندوراس فقد بثها المشاركون في الصراع النيكاراغوي على طول الحدود بينها وبين نيكاراغوا. وكان من المقرر الانتهاء من تنفيذ برنامج نزع الألغام في عام ٢٠٠٢، ولكن استكمالها في الموعد المحدد كان متعذرا بسبب مجموعة من المشاكل التقنية المتعلقة بكاشفات المعادن، والاتصالات، ومسائل أخرى. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، بدأت آخر عملية لنزع الألغام في مقاطعة إلباراييسو. وهكذا ستختتم عملية نزع الألغام في هندوراس التي ستعلن كمناطق خالية من الألغام في نهاية هذا العام. وقد دمرت هندوراس مخزونها من الألغام في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

أما الجمهورية الدومينيكية وبما وبليز فلم تقم على الإطلاق باستعمال أو تصنيع أو استيراد أو تخزين أية ألغام أرضية مضادة للأفراد، ولا حتى استخدمتها لأغراض التدريب. وهي بالتالي لا تتأثر بالألغام. أما تلوث المخازن العسكرية في بنما، فهو نتيجة المناورات العسكرية والتجريب الميداني للأسلحة في منطقة القناة خلال العقود الثلاثة السابقة لعام ١٩٩٧. وتعكف منظمة الأمم المتحدة للطفولة ووزارات الصحة والتعليم والخارجية والمنظمات غير الحكومية، على إعداد خطة تعليمية لنشر التوعية بمخاطر المعدات العسكرية غير المنفجرة التي وجدت بين السكان المقيمين حول المناطق الموبوءة. وقد تم تمديد هذا المشروع حتى عام ٢٠٠٤.

وفي نيكاراغوا، تم إبطال مفعول حوالي ٩ ٠٠٠ لغم من الألغام المضادة للأفراد في منتصف هذا العام، وهذا يترك ما يقرب من ٤٦ ٠٠٠ لغم يتعين نزعها من مساحة تغطي ١٣٥ ٥٠٠ متر مربع في شمال البلاد. وقد أدت مشاكل

والواقع أن إسرائيل سبق أن دلت في أماكن أخرى من العالم، على استعدادها للتعاون في مجال نزع الألغام.

وأثناء الفترة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠١، نفذت إسرائيل، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مشروعا لإثارة الوعي بالألغام في أنغولا، وكان الهدف منه تثقيف السكان المحليين بشأن مخاطر الألغام. وبالإضافة إلى هذا، نفذت إسرائيل مشروعا مشتركا لإزالة الألغام مع الأردن في وادي عربة للتمكن من استخدام المنطقة لأغراض زراعية. وبالمثل، اشتركت إسرائيل والأردن وكندا والنرويج في مشروع رباعي يستهدف إزالة الألغام من وادي الأردن وإعادة التأهيل الطبي لضحايا الألغام الأردنيين.

وكما هو معروف على نطاق واسع، استخدم جنوب لبنان كمرتع خصص للنشاط الإرهابي لسنوات عديدة، انتهاكا للقانون الدولي بما في ذلك قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وخلال تلك الفترة، زرعت جماعات إرهابية وأفراد إرهابيون كميات كبيرة من الألغام الأرضية، والأفخاخ المتفجرة والأجهزة الأخرى. ولم تكن لتلك الألغام والأجهزة المتفجرة علامات، أو خرائط أو معلومات، كما أن المناطق لم تكن مسورة لتجنب وقوع إصابات بين المدنيين. واليوم لا تزال هذه الألغام والأفخاخ المتفجرة تشكل تهديدا خطيرا للسكان.

وعملا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٤٢٥ (١٩٧٨)، وقرارات مجلس الأمن التي تلتها، ووفقا للقانون الدولي، فإن المسؤولية تقع على عاتق حكومة لبنان لممارسة رقابة وسلطة فعاليتين في المنطقة، واستعادة السلم والأمن إلى جنوب لبنان. ومن الواضح أن عدم الوفاء بهذه المسؤوليات فيما يخص، في جملة أمور، حقول الألغام، يعرض السكان المدنيين للخطر في المنطقة. واسمحوا لي بأن أضرب مثالا واحدا. قبل حوالي شهر، اكتشفت إسرائيل مجموعة من

وستدين لها شعوبها وشعوب العالم أجمع بالشكر على حسن صنيعها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا الصباح.

وقد طلب أحد الممثلين ممارسة حق الرد.

فهل لي أن أذكر الأعضاء بأن مدة البيانات التي يدلي بها في ممارسة حق الرد، تقتصر على عشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد شاحام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): أخذت الكلمة اليوم لكي أوضح بإيجاز بعض المغالطات التي وردت في البيان الذي أدلى به ممثل لبنان منذ قليل.

في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، أتمت القوات الإسرائيلية انسحابها من جنوب لبنان، في إطار الامتثال التام والمؤكد للقرار ٤٢٥ (١٩٩٨) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وبعد خمسة أيام، في ٢٩ أيار/مايو، عقد ضباط الاتصال في قوات الدفاع الإسرائيلية سلسلة من الاجتماعات مع القيادة العليا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ونقلوا إليها خرائط تفصيلية سبق أن استخدمتها قوات الدفاع الإسرائيلية في تحديد مواقع حقول الألغام والمناطق المشتبه في احتوائها على الألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة في جنوب لبنان. وتضمن ذلك أيضا جميع المعلومات الخاصة بالألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة التي زرعتها عناصر أخرى تعمل في المنطقة.

وعند تسلم الخرائط والملفات الإسرائيلية، وقعت القيادة العليا لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على تأكيدات رسمية تفيد بنقل هذه المعلومات. ولا تزال إسرائيل مستعدة لتقديم المساعدة، إن كان من المطلوب الحصول على أية إيضاحات إضافية بخصوص المعلومات التي نقلتها بالفعل.

مفقودين. فماذا عن تعويض هؤلاء الضحايا وعن العبء الاقتصادي الكبير الواقع على مواطني إسرائيل بسبب الحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم من الإرهاب الذي يسمح له بأن يمارس ضدنا من الأراضي اللبنانية؟ ووفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن حكومة لبنان مسؤولة بالكامل عن ذلك الإرهاب.

وعندما تتوفر نية حسنة ورغبة في التعاون، يمكن إنجاز الكثير في مجال إزالة الألغام. وعندما لا يتوفر هذان الأمران تكون النتيجة هي دوام التهديد لرفاه المواطنين الأبرياء.

السيد عساف (لبنان): أود بداية أن أنصح ممثل إسرائيل أن يقرأ جيدا النظام الداخلي للجمعية العامة، الذي يقضي بأنه عند ممارسة حق الرد على الممثل أن يرد على ما جاء في الخطاب الذي يود أن يرد عليه. إن معظم النقاط التي جاءت في خطاب ممثل إسرائيل لم أتطرق إليها على الإطلاق، وبالتالي، ما كان يجب على ممثل إسرائيل أن يضيع وقت هذه الجمعية بأمور لم أتطرق إليها قط. وعملا بذلك، فإني سوف أرد فقط على النقاط التي رد عليها والتي وردت في خطابي.

أولا، قال ممثل إسرائيل للتو إن إسرائيل نقلت إلى لبنان كل الخرائط المتعلقة بالألغام، واستعمل عبارة بالإنكليزية تقول "كل المعلومات المتعلقة بالألغام".

إذا كان هذا صحيحا، فأنا أسأل لماذا مجلس الأمن وليس لبنان، هو الذي طلب في قراره ١٤٩٦ (٢٠٠٣) تزويد لبنان بالخرائط المتبقية. إن ما قلته في خطابي ليس موقف لبنان فقط، هو موقف الأمم المتحدة وموقف مجلس الأمن، وبالتالي مشكلته ليست معي أو مع ما ورد في خطابي، مشكلته مع مجلس الأمن، كالعادة، في هذه الجمعية، وفي اللجان كلها، وفي مجلس الأمن، ومع كل أجهزة الأمم

الألغام التي زرعت مؤخرا على جانب الطريق على بعد أمتار قليلة داخل الأراضي اللبنانية، بمحاذاة السور الحدودي في قطاع الجليل الأوسط، في نفس النقطة التي تسلك منها إرهابيون، في الربيع الماضي، إلى إسرائيل من لبنان وشنوا هجوما على سيارات مدنية بالقرب من كيبوتز متسوبا، مما أدى إلى مقتل خمسة إسرائيليين. وهذه الأجهزة المتفجرة، المعدة للانفجار ضد أية سيارة تتحرك على طريق الحدود، تمنع الدوريات الإسرائيلية من أداء عملها بشكل فعال لحماية أرواح المدنيين في مجتمعاتنا الشمالية المحلية.

واحتراما للسيادة اللبنانية، وامتنالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، امتنعت القوات الإسرائيلية عن عبور الخط الأزرق، حتى لمسافة أمتار قليلة ضرورية، لإزالة هذه الأجهزة. وبالتالي، اتجهت إسرائيل إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان طالبة مساعدتها، وقد حولت هذه القوة بدورها الأمر إلى السلطات اللبنانية. ومع ذلك، فإن السلطات اللبنانية، مع أنها أبلغت بوضوح بوجود هذه الأفخاخ المتفجرة، لم تفعل شيئا لإزالتها، في انتهاك واضح لمسؤولياتها القانونية. وبدلا من ذلك، أبلغت قوة الأمم المتحدة بأن العناصر الإرهابية التي زرعت الأفخاخ المتفجرة أصلا فككتها الآن. وغني عن القول إن الألغام لا تزال موجودة بانتظار أن تنفجر، الأمر الذي يمنع التنقل الحر على الجانب الإسرائيلي للحدود، ويجعل من الصعب جدا علينا أن نحمي مدنييننا من التهديد الإرهابي الذي لا يزال مصدره الأراضي اللبنانية.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة التي أثارها الممثل اللبناني بشأن مسألة التعويض، أود أن أذكر أننا لا نزال حتى الآن بحاجة إلى أن نسمع عن أية رغبة للبنانيين في تعويض إسرائيل ومواطنيها عن الدمار الكبير الذي سببه الإرهاب القادم من الأراضي اللبنانية لأكثر من أربعة عقود. لقد قتل أيضا إسرائيليون وشوهوا وجرحوا واحتطف بعضهم ولا يزالون

شملت المعلومات التي أحلتها كل المعلومات المتعلقة بالألغام وغيرها من الأجهزة المتفجرة التي زرعتها عناصر أخرى عاملة في المنطقة، والتي وجدنا من الضروري وضعها في المنطقة بسبب النشاط الإرهابي المنبعث من لبنان ضد إسرائيل. وأود أيضاً أن أشير إلى أن مسألة خرائط الألغام لم يرد أي ذكر لها في أحدث تقرير لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي يغطي الفترة حتى تموز/يولية ٢٠٠٣.

السيد عساف (لبنان): أنا لا أود أن أرد بالكلام فقط، أود أن أرد بالوثائق، وليس بكلام لبنان، بل بكلام الأمم المتحدة. يقول مندوب إسرائيل لتوه إن تقرير الأمين العام لم يتطرق إلى هذه المسألة. سبق أن قرأت من قرار مجلس الأمن ١٤٩٦ (٢٠٠٣) ولن أكرر هذا، ولكنني سأضع لديكم تحت تصرفه تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، الوارد في الوثيقة S/2003/728، الفقرة ١١. هذا تقرير الأمين العام وليس بعثة لبنان. هو يقول إن الأمين العام لم يتطرق إلى ذلك، وأنا سأقرأ، فماذا قال؟ قال الأمين العام حرفياً:

“وما زال وجود عدد كبير من حقول الألغام في أرجاء منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان مصدراً لأكبر قدر من القلق”.

فلتفضل وليراجع هذا التقرير قبل أن يأتي ويقول لنا إن الأمين العام لم يتطرق لهذا الموضوع.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلن أنه في الساعة العاشرة من صباح الخميس الموافق ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، سيجري مكتب الجمعية العامة، بقاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشاورة غير رسمية مفتوحة لجميع الوفود بشأن موضوع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وسيعقبها الاجتماع الرابع لمكتب الجمعية. وسيتم

المتحدة. مشكلته ليست معي، فليتفضل ويسأل مجلس الأمن لماذا طالب إسرائيل بأن ترد، أو تسلم كل الخرائط الخاصة بالألغام إلى لبنان؟ وتأكيذاً لذلك، هذا قرار مجلس الأمن أمامي ١٤٩٦ (٢٠٠٣)، وأنا أعطيه الرقم لكي يتفضل بمراجعته. يقول مجلس الأمن الدولي، وليس لبنان،

“يشدد [مجلس الأمن] على ضرورة تزويد حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بأي خرائط وسجلات إضافية تتعلق بمواقع الألغام” (الفقرة ٩ - ٩). هذا ما يقوله مجلس الأمن الدولي وليس لبنان.

أكثر من ذلك، وفي نقطة ثانية، أعلن استعداد دولته لتسليم ما تبقى، أو للتعاون في هذا المجال، ونحن نأمل أن يكون ذلك صحيحاً، وأن تسلمنا إسرائيل العشرين في المائة المتبقية من الخرائط. وكما قلت، إن إزالة الألغام في لبنان ستطول إلى حد سيع سنوات، إذا لم يتسلم لبنان كل هذه الخرائط. أكثر من ذلك، هو يقول إن إسرائيل ذهبت حتى إلى أفريقيا للمساعدة في إزالة الألغام، وأنا أقول له: قبل أن تذهب إلى أفريقيا لتساعد في الألغام، سلم لبنان، البلد الذي زرعت الألغام فيه، الخرائط التي تركتها. أو على الأقل، وعملاً بمبدأ المسؤولية الدولية، وهو مبدأ عام في القانون الدولي، ينص على أنه عندما ترتكب دولة معينة عملاً معيناً، عليها أن تتحمل مسؤولية هذا العمل، وأن تعوض الضرر.

أخيراً، هناك قول مأثور يقول “إذا ابتليت بالمعاصي فاستتروا”، وهو بدلا من أن يستتر، يأتي ويتجسس ويمنع العالم بأنه يزيل ألغاماً من الكونغو. قبل أن تزيلها من الكونغو، ساعد لبنان على إزالة ما زرعه فيه.

السيد شاكام (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): سأختصر القول. أود أن أشير إلى العبارة التي أدليت بها في بياني الأول ممارسة لحق الرد فيما يتعلق بمسألة خرائط الألغام.

السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام والمستشار الخاص
لأفريقيا، تقدم عرض في هذا الصدد.

وأود أيضا أن أبلغ الأعضاء بأنه، بناء على طلب
البلدان الناطقة بالفرنسية، تم الآن إرجاء النظر في البند ٦١
من جدول الأعمال "تعدد اللغات"، الذي كان من المقرر
النظر فيه صباح الإثنين ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، إلى
شهر آذار/مارس. ويرجى من الوفود الاستعلام من يومية
الأمم المتحدة عن وقت وتاريخ انعقاد الجلسة، في شهر
آذار/مارس ٢٠٠٤.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.
